بحث بعنوان

مشكلات الفقر الحضري والتنمية الحضرية في حي المنتزة

إعداد الطالبة

مها عبد المنعم حسين محمود عبادي

إشـــراف

أ.د/ وفيق محمد جمال الدين إبراهيم
أستاذ الجغرافيا الاقتصادية
كلية الآداب - جامعة حلوان

أ.د/ عمر محمد على محمد
أستاذ الجغرافيا البشرية
كلية الآداب - جامعة حلوان

إصدار نوفمبر ٢٠١٩م

شعبة البحوث الجغرافية

.

تمهيّد:

يعد قياس معدلات الفقر الحضرية ومشكلاته هي أحد المقاييس الاقتصاديّة المعتمدة على التكنولوجيا ، للانتقال من حالةٍ التنمية الإ إلى أخرى جديدةٍ ؛ بهدف تحسينها مثل الانتقال من حالة الاقتصاد الزراعيّ إلى الصناعي أو الانتقال من الاقتصاد التجاريّ إلى التجاريّ المعتمد على التّكنولوجيا وتُعرَّف التّنمية الحضرية بأنّها العمليّة الهادفة إلى تعزيز نموّ اقتصاد الدّول ؛ وذلك بتطبيق العديد من الخُطط التطويريّة ، التي تجعلها أكثر تقدُّماً وتطوّراً ، ممّا يؤثّر على المجتمع تأثيراً إيجابيّاً ، عن طريق تنفيذ مجموعةٍ من الاستراتيجيّات الاقتصاديّة الناجحة[١] ، وتُعرّفُ أيضاً بأنّها سعي المجتمعات إلى زيادة قدرتها الاقتصاديّة؛ للاستفادة من الثّروات المُتاحة في بيئاتها ، وتحديداً في المناطق التي تعاني غيابَ التنوّع الاقتصاديّ المؤثّر سلباً على البيئة المحليّة عامّةً علم الاقتصاد والتّنمية الاقتصاديّة[٢] ، ويمكن دراسة مشكلات الفقر الحضري في حي المنتزة على النحو التالي:

أولاً – مشكلات الفقر الحضري في حي المنتزة:

تتعدد مشكلات الفقر الحضري في حي المنتزة ، حيث تؤثر تلك المشكلات على مردود الفقر الحضري البشرية في هذه المدن ؛ مما يعوق مشروعات التنمية داخل الحي ، ومنها مشكلات الأمية ونقص التعليم ونقص الخدمات الصحية وغيرها من المشكلات ، والتي يمكن عرضها على النحو التالي:

١ – مشكلات الأمية:

تعد الأمية من أهم وأخطر المشكلات التي تواجه مصر عامة ، وحي المنتزة خاصة فى الوقت الحاضر بإعتبارها مشكلة قومية ذات أبعاد متعددة اقتصادية ، واجتماعية ، وسياسية وحضارية فحالة الفقر التي تتصف بها بعض المجتمعات لا

---

(١) فتحى محمد أبو عيانة ، مرجع سبق ذكره ، ٢٠٠٠ ، ص ٩٧.

(٢) خالد بن أحمد الأحمد ، مرجع سبق ذكره ، ٢٠٠٠، ص ٩٠ .

تشير إلى نقص الثروات والأموال ، وإنما إلى ضعف درجة الوعي الثقافي والحضاري لهذه المجتمعات ، ولذا ربط معظم المفكرون بين التربية الفقر الحضري على اعتبار أن التنمية الإنسانية الشاملة تعبير عن حالة راقية من الوجود الإنساني ، فالفقر فى الأساس هو قصور فى القدرات الإنسانية ، وبالتالي فى الأداء الإنسان ، إن الأمية تسير قدماً بقدم مع الفقر والتخلف كما أن التفاوت بين الذين يملكون والذين لا يملكون ليس تفاوتاً مادياً فى حد ذاته ولكنه تفاوت تعليمي فالأفراد الذين لا يملكون مهارات ومعلومات أو معرفة مهنية لا يقدرون على رفع مستوى معيشتهم.[٣]

وهكذا فالقضاء على الأمية يودى إلى التخلص من براثن الفقر ، فالشخص المتعلم المثقف يكون أكثر إنتاجية ، ولذا أصبح الدور الذي يلعبه التعليم فى التنمية من الأهمية ، بحيث يمكن أعتبارهما مترادفين فالتعليم جزء من الصالح العام وعامل فى تطوير نوعية الحياة[١] إن مشكلة الأمية فى مدن محافظة حي المنتزة هي مشكلة مزمنة ومعقدة لا ترجع إلى سبب واحد ، وإنما إلى أسباب متعددة تاريخية واجتماعية ، واقتصادية ، وتربوية ، وبالتالي فإن الأمية فى منطقة الدراسة ليست نتيجة لسبب واحد بل هي نتيجة لمجموعة كبيرة من الأسباب ، **من أهمها:**

– السياسات التعليمية التي طبقها الاحتلال البريطاني فى مصر ؛ فالنسبة للفقراء كان التعليم مقصوراً على الكتاتيب التي لم تكن تتسع إلا لعشرة في المائة على الأكثر ، وأما توفير تعليم حديث فقد كان لعدد قليل ومحدود من أفراد الشعب في المدارس الابتدائية والثانوية والعالية والأجنبية ، وكان الغرض منه توفير بعض الكوادر الإدارية لخدمة النظام الإداري في البلاد ، بما يخدم مصالح الاحتلال.[٢]

---

(٣) جون كلارك ، مرجع سبق ذكره ، ١٩٨٤ ، ص ١٢٣.

(١) نادية فرج ، مرجع سبق ذكره ، ٢٠٠٥ ، ص ٤٥.

(٢) أحمد خالد علام ، تخطيط المدن ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ١٢٠.

– عجز النظام التعليمي عن استيعاب جميع الأطفال الذين هم في سن التعليم الابتدائي ، وذلك بسبب ازدياد نمو السكان السريع من ناحية ، وقلة الموارد المالية المتاحة للعملية التعليمية.

– ارتفاع نسبة الفاقد التعليمي ، وما ينتج عنه من انخفاض في مستوى الكفاية الداخلية للنظام التعليمي وخاصة في المرحلة الابتدائية نتيجة لظاهرتي الرسوب والتسرب وتبين الدراسات أن هناك أسباباً كثيرة ومتداخلة لهذا التسرب اجتماعية واقتصادية ، وتربوية.

– عدم جدوى الإجراءات التي تتخذ بشأن مكافحة الأمية وتعليم الكبار ، وعدم ربط التنمية الثقافية والاجتماعية بالتنمية التربوية التعليمية.

– انشغال الأولاد المفرط في الأعمال المنزلية ولاسيما الفتيات ، مما لا يترك لهم وقتاً للدراسة في المدارس ، بالإضافة إلى ما يسببه لهم من إجهاد جسمي يعوقهم عن الدراسة.

– فقر الأسرة الاقتصادي مما يؤدي إلى عدم قدرة الآباء على سداد المصروفات المدرسية أو استخدام الأبناء للقيام ببعض الأعمال للمساهمة في تحمل نفقات الأسرة.

– انخفاض مستوى تعليم الأسرة ؛ فإدراك الوالدين لأهمية التعليم يتوقف على مستواهم الثقافي والتربوي ، وقد دلت بعض الدراسات أن وجود عدد كبير من أفراد الأسرة غير متعلمين له صلة وثيقة بظاهرة الإهدار والتسرب الدراسي من التعليم.

– الرسوب عامل رئيس يرتبط بالتسرب ، ويعود الرسوب إلى عوامل مختلفة أهمها سوء نوعية المعلمين ، وعدم المبالاة بالتعليم ونظام الامتحانات ، وعدم جدية بعض التلاميذ.

– عدم وجود علاقة بين النظام التربوي وحاجات البيئة الاقتصادية فكثير من الأولاد يتركون المدارس قبل الأوان بغرض استفادة الأسرة منهم للعمل.

– البيئة المدرسية السيئة فكثير من المدارس أبنيتها قديمة وغير جذابة للتلاميذ ، وأجهزتها غير ملائمة ، ومعلموها لا يبالون ، وفصولها مزدحمة.

– موت الأبوين أو أحدهما واضطرار الولد إلى تحمل مسئولية العائلة ، مرض التلميذ وبخاصة المرض المستمر أو وجود عوائق جسمية أو صعوبات عاطفية وعدم توافقه الاجتماعي أو عدم رضاه عن المدرسة التي يكون متلحقاً بها.

– نقص شعور بعض المسئولين في مصر لفترة مضت بخطورة الأمية ، وبالتالي بذلهم جهود بسيطة بشكل لا يتماشى مع حجم المشكلة ، عدم الأخذ بالتشريعات التي تلزم الأميين الالتحاق بالفصول المسائية لمحو أميتهم خلال مدة محددة.

– عدم قيام أجهزة الأعلام المختلفة بدور فعال في توعية الأميين وحثهم على الالتحاق بفصول محو الأمية والإفادة من الفرص الإمكانات المتاحة لهم ، وعدم تكافؤ توزيع الخدمات التعليمية بين الريف والحضر ، وعدم وجود خريطة تربوية تضمن عدالة توزع الخدمات التعليمية.

ويهتم علم الجغرافية بدراسة التغيرات المكانية لتوزيع السكان فوق رقعة محددة من الأرض لمعرفة مدى تركز السكان أو انتشارهم فوق تلك المساحة ، وهذا يعني تحديد العلاقة بين التوزيع العددي للسكان ومساحة الرقعة المسكونة ، وللوصول إلى ذلك فقد تم تطبيق نسبة التركز ومنحنى لورنز لوضع تصور جغرافي شكل توزيع السكان داخل إقليم الدراسة ، وتزداد درجة التركز بنسبة كبيرة حين يتجمع السكان في منطقة واحدة ، وتقل حيث يتساوى توزيع السكان[١] ، **ويمكن دراسة مشكلات الأمية في حي المنتزة على النحو التالي:**

---

(١) نادية فرج ، مرجع سبق ذكره ، ٢٠٠٥ ، ص ٦٧.

- دليل التركز:

تستخدم نسبة التركز لمعرفة نمط التوزيع المكاني في منطقة ما ، فهي تساوي إحصائيًا نصف مجموع الفرق الموجب بين النسبة المئوية للمساحة والنسبة المئوية لعدد السكان ، ويبدو هذا المقياس نظريًا أكثر منه عمليًا ، إلا أنه في الوقت نفسه يشر ولو بصورة ما إلي تضافر العوامل الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والديموغرافية التي تؤثر في انتشار السكان فوق رقعة الإقليم ، ويستخدم هذا الأسلوب لإظهار إتجاه النمو الحقيقي للسكان ، وما إذا كانوا يميلون نحو التوزيع المنتظم أو يأخذون أنماطًا أكثر تركيزًا.(٢)

اتجهت نسبة تركز الأميين بمدن محافظة حي المنتزة نحو التناقص التدريجي خلال الفترة (١٩٨٦- ٢٠١٧م) بحيث اتسمت بالثبات النسبي ، وعدم وجود فوارق بينيه بين الفترات التعدادية بعضها البعض ، فنجد أن نسبة التركز بلغت – ١,٠٪ ، في حين أنها لم تتجاوز ٠.٠٪ عامي ١٩٨٦- ١٩٩٦م ، كما أنها بلغت – ٠.٥ – ٠.١ عامي ١٩٩٦ – ٢٠٠٦م ، ويبدو أن السكان في اتجاههم نحو الانتشار الجيد في التوزيع ، رغم التركز الواضح في حجم السكان الأميين بشياخات التوفيقية والسيوف بحري والسيوف قبلي وسيدي بشر بحري وسيدي بشر قبلي وخورشيد ، حيث يتضح أن نسبة التركز بلغت ٠.٠٪ ، وبمقارنة نسبة تركز الأمية بين شياخات حي المنتزة ، مما يدل علي مثالية توزيع نسبة الأمية بحي المنتزة.

- منحني لورنز:

يستخدم لدراسة تطور العلاقة بين السكان والمساحة ، أو لمقارنة التوزيع النسبي للسكان بالتوزيع النسبي للمساحة على امتداد فترات تعدادية متعاقبة ، فإذا تساوت النسبة المئوية للمساحة مع النسبة المئوية للسكان كان التوزيع متساويًا ، أما إذا اختلفت مع بعضها كان هذا دليلاً على عدم تساوي التوزيع ويلاحظ بصفة عامة أن أكثر من

(٢) David Sims, Understanding Cairo: The Logic of a City Out of Control, American University in Cairo Press, ٢٠١١.p.55.

نصف السكان ١,٥٤٪ يتوزعون على حوالي خمسي المساحة ، وأكثر من ثلاثة أرباع السكان ٧٨٪ علي نحو ثلثي المساحة ٦٣.٣٪ ، واقترب السكان الأميون من الانتشار الجيد علي رقعة الحي ، كما ظهر ذلك من نسبة التركز ، ومن فئات الحجم السكاني علي مستوي الشياخات ، حيث انتشر ٩٨.٩٪ من السكان علي 97.8٪ المساحة بالفعل عام ٢٠١٨م ، كما يظهر ذلك من الشكل (٤).

ومما سبق يتبين أن السكان الأميين يكادوا أن يتوزعوا على رقعة حي المنتزة ، ويعزي ذلك إلى مجموعة من العوامل المتشابهة والمتشابكة لعل منها ، مجانية التعليم وانتشار المدارس وارتفاع نسبة القيد وانخفاض نسب التسرب وارتفاع متوسط الدخل ، وجودة التربة وخصوبتها ، وتركز المحلات العمرانية على طول جانبي الترع والمصارف والأفرع الرئيسة لنهر النيل وقدمها وعدم تشتتها ، بل إنها تكاد تسير في منظومة بنائية واحدة متشابهة ومتماثلة ، كادت أن تلتحم مع بعضها البعض ، بل إنها التحمت بالفعل وتحولت من قري متباعدة إلي قري مندمجة ، وأشبه ما يكون بالمدن المتروبوليتية أو كما عبر عنها فريمان بالمدينة العظمي Conurbation ، أي التحام التجمعات الحضرية المتقاربة بحيث تصبح رقعة سكنية واحدة ، وهو ما حدث في كثير من شياخات حي المنتزة ، حيث يمكن القول بأن لدينا تجمعات ريفية متروبوليتية ، وربما ساعد ذلك علي سهولة نشر الخدمة التعليمة ، وانتقال التلاميذ من العزب والقرى الفرعية إلي القرية الأم أو المدينة المجاورة ، أو القرية الرئيسة التي تتركز فيها الخدمة التعليمية.

ومن دراسة نسبة التركز السكاني لحي المنتزة يتضح أن تلك النسبة تبلغ١٩.٢٪ ، وهذا يعني أن كل السكان ينتشرون بصورة متساوية علي جميع أنحاء منطقة الدراسة.(١)

---

(١) – نسبة التركز السكاني = $\frac{1}{2}$ مجـ [س – ص] ، حيث أن:

س= نسبة السكان من إجمالي شياخات حي المنتزة.

ص= نسبة المساحة من إجمالي شياخات حي المنتزة.

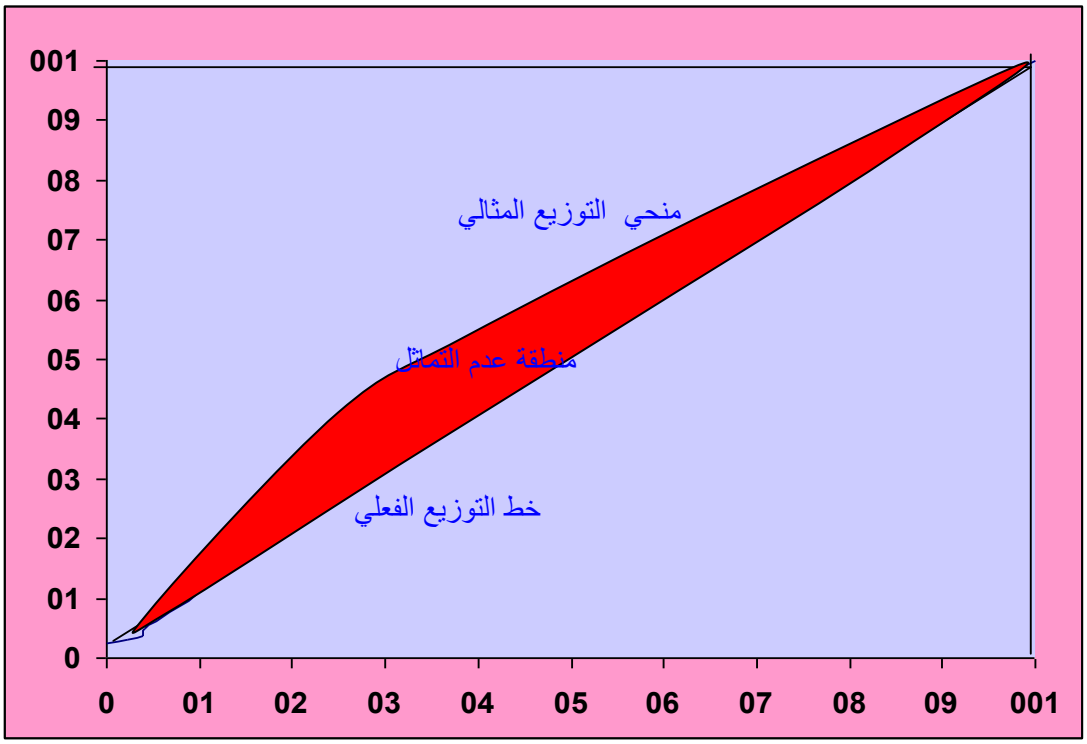

المصدر: جدول (١٠) الفصل الأول.

شكل (٨٨) العلاقة بين السكان الأميين والمساحة في حي المنتزة خلال الفترة (٢٠١٧- ٢٠٣٦م).

٢- نقص الخدمات الصحية:

تعد الخدمات الصحية من المستلزمات الأساسية لأي مجتمع لأنها تعكس التطور الذي وصل إليه المجتمع ، لذا فقد لقي هذا الجانب اهتماماً واسعاً من لدن الدول والحكومات بحيث أن تطور مستلزماته يعكس قدرة الدولة في الوصول إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، ولكي تتمكن المدينة من أداء وظائفها بكفاءة لخدمه سكانها وإقليمها المجاور ، لابد أن يكون توزيع الخدمات الصحية بشكل يتناسب مع

للاستزادة راجع : فتحي أبو عيانة ، جغرافية السكان ، أسس وتطبيقات، الطبعة الرابعة ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٣ ، ص ٥٧.

إعداد سكانها ، لأن زيادة حجم السكان وبشكل متواصل يولد ضغطاً على مجمل الخدمات الصحية داخل الحي وتقلل من كفاءتها.[1]

ويعد حي المنتزة من المدن التي تشهد زيادة مستمرة في حجمها السكاني ونمو مركزها وتوسع وزيادة أحيائها السكنية ، مما يتطلب ذلك دعم هذا القطاع كماً ونوعاً بما يتناسب مع توزيع سكانها **ويمكن عرض أهم مشكلات الخدمة الصحية على النحو التالي:**

– صعوبة الوصول إلى الخدمات الصحية ، وخاصة الفئات التي تعيش في مناطق بعيدة عن الخدمات.

– تراجع في كمية التطعيمات التي تعتمد على التبريد المناسب مثل الحصبة وغيرها رغم ازدياد نسبة تغطية تطعيم الحصبة من ٩٢.٥٪ عام ٢٠١٧م إلى ٩٨٪ ٢٠١٨م.

– ارتفاع نسبة وفيات الأطفال الرضع ، وخاصة في المناطق الفقيرة وانخفاض نوعية الخدمة بشكل عام ، وانخفاض الدخل واضطرار الناس لشراء الخدمات الأقل جودة وسلامة ، ونقص في الأدوية ورعاية المسنين والأمراض المزمنة.

– الزيادة المضطردة في الطلب على الخدمات الصحية التابعة لوزارة الصحية ، سواء الخدمات المقدمة من المؤسسات الصحية الحكومية ، أو من خلال نظام التحويل للعلاج خارج هذه المؤسسات.

– ارتهان تطور ، بل واستمرار الخدمات الطبية ، بما فيها الرئيسة بتوفر الدعم الخارجي، وهذا يضع علامة استفهام على استدامة هذه الخدمات ، ويضع على عاتق الجهات المعنية مهمة التفكير بصورة إستراتيجية في هذه المسألة ، بما في ذلك

---

(١) حسن سيد حسن ، مرجع سبق ذكره ، ٢٠٠٢ ، ص ٨٧.

إحداث تغيير جذري في النظام الصحي ، وتعزيز درجة الاعتماد على الذات في تمويل البرامج المهمة.

– استمرار التركيز على خدمات الطوارئ يضعف إمكانية تطوير الخدمات الصحية الأساسية وبالتالي ضعف إمكانية متابعتها وتحسين نجاعتها ، وإعادة تشكيلها كمؤسسة عامة لها إدارتها الخاصة المستقلة ، والتي تجمع الفاعليات ذات العلاقة بين الحكومة ، القطاعين الخاص والأهلي ، والمستفيدين وخبراء مستقلين في هذا المجال ، ولها استقلالها المالي ، وهذا يعني الفصل بين مقدم الخدمة والجهة المشرفة على نشاطاتها ، أي وزارة الصحة ، وحينها تكون الوزارة أكثر فاعلية في الرقابة على نوعية الخدمات الصحية المقدمة ، وعلى درجة نزاهة هذه المؤسسة في تقديم خدماتها ، كذلك يسمح بناء مؤسسة تأمين صحي بإدارة مستقلة بخضوعها للمحاسبة من الجهات ذات العلاقة.[١]

٣– نقص الخدمات التعليمية:

تواجه المدارس في حي المنتزة بعض المشكلات التربوية التي تؤثر بشكل أو بآخر على مسيرة المدرسة ، وبالتالي تكون لها مردودات سلبية ، وهذه المشكلات لا تقتصر على المدارس في شياخات حي المنتزة فقط ، بل هي موجودة في أغلب المدن وحتى المتقدمة ، ولكنها تختلف في حدتها من مدينة لأخرى حسب طبيعة الأنظمة والتعليمات التربوية والإعداد الأكاديمي والمهني للمعلم والظروف المحيطة بالعائلة والمدرسة[٢] ، ويمكن تحديد هذه المشكلات كالتالي:

---

(١) أحمد محمد عبد العال ، جغرافية التنمية مقوماتها وإبعادها ، مجلة كلية الآداب ، جامعة المنيا ،١٩٩٠ ، ص ص ١٢ – ٣٥.

(٢) عبد القوى محمود عبد الله، مرجع سبق ذكره ، ١٩٨٩ ، ص ٤٥.

أ- الرسوب:

وهو نتيجة عدم الاهتمام بالدراسة وإضاعة الوقت أو إعادة الصفوف أي أن الطالب يقتضي سنة أخرى في الصف نفسه ويدرس المواد التي درسها في العام السابق نفسها ، وتعد المشكلات التربوية التي شغلت اهتمام المربين لمل لها من آثار ونتائج سلبية على مستقبل الطالب والأسرة والمجتمع وتؤدي إلى هدر كبير في العملية التربوية وترجع مشكلة الرسوب إلى عوامل عدة تتصل بالتلميذ والمدرسة والأسرة ولعل في مقدمة تلك الأسباب العوامل الشخصية للطالب ، وظروف أسرته الاجتماعية والاقتصادية وضعف قدرة بعض الطلبة التكيف لمحيط المدرسة ، وقلة ملائمة بعض المواد لقدرتهم ، وميولهم وارتفاع كثافة الفصل داخل المدارس.(١)

وبالنظر لخطورة مشكلة الرسوب فقد عملت المدينة جميعها على تجاوز هذه المشكلة والبحث عن أسبابها والتغلب عليها فقامت الهيئة التعليمية بمساعدة الطلبة في دروسهم وتكيف التعليم للفروق الفردية بين الطلبة وعملت الدولة معظمها على معالجة هذه المشكلة من خلال رفع كفاءة العملية التربوية بإقامة دورات تدريبية للطلبة وتقديم دروس للطالب ونفسيته إذ أن كثرة الأمراض تعيق من الفهم وتركيز الانتباه وكذلك كثرة الانتقال من مدرسة إلى أخرى وعدم تحضيره اليومي للدروس وضعف أساليب التعليم.

ب- التسرب:

يقصد به ترك الطالب المدرسة قبل إتمام المرحلة التعليمية الإلزامية أي عدم إكمال الدراسة الابتدائية أو الإعدادية ، وهذا يعني أنه لم ينتفع من كافة المعارف والخبرات والمهارات التي يفترض أن توفرها المدرسة لطلبتها عن طريق ما تم إعداده

(١) David Sims, Understanding Cairo: The Logic of a City Out of Control, American University in Cairo Press, .٢٠١١.p.89.

من مناهج ووسائل تعليمية وأنشطة متنوعة ، والتي وضعت لتكون ذات تأثير على نمو الطالب ونضجه بما يؤهله ليتواصل مع تطورات الحياة.[٢]

وتسبب مشكلة التسرب ضياعاً وخسارة بالنسبة للطلبة أنفسهم وللنظام التربوي وللمجتمع بأكمله إذ تترك هذه المشكلة آثارها السلبية في نفسية الطالب ، وتعطل مشاركته في بناء المجتمع وتترك آثاراً اقتصادية على الدولة ، وتتمثل في هدر الأموال الكثيرة ، وترجع أسباب تلك المشكلة لعوامل تربوية واجتماعية واقتصادية ، فالبنسبة للعوامل التربوية مثل سوء معاملة بعض المعلمين للطلبة ، مما يثير الخوف لديهم ويقلل من رغبتهم في المجيء إلى المدرسة ، وكذلك الامتحانات ؛ مما ينجب عنها كثرة الرسوب وعدم مراعاة الفروق الفردية للطلبة من قبل معلميهم ، أما الأسباب الاجتماعية فتكمن في العادات والتقاليد الخاطئة عند بعض العوائل وخاصة الفتاة والعلاقات السارية وعدم الانسجام مع الوالدين أما الأسباب الاقتصادية فتعود إلى انخفاض متوسط الدخل لبعض العائلات وحاجتها لعمل أبنائها.

جـ- الغياب:

هو من المشكلات التربوية التي تعود بنتائج سيئة على الطالب ؛ إذ أنها قد تؤدي إلى جنوحه ومرافقته أصدقاء السوء ، وبالتالي رسوبه وتركه المدرسة ، وترجع تلك الظاهرة لعدة أسباب أهمها تغيبه بسبب مرضه أو بسبب عدم تكيفه مع الجو المدرسي أو خوفه من عقاب بعض المدرسين أو قد يكون قد وقع تحت تأثير رفاق السوء أو لعدم قدرته على اكتساب الخبرات والمعلومات مقارنة مع زملائه إضافة إلى العوامل الأسرية وفي مقدمتها المشاجرات التي تحدث بين الأم والأب ، ومن ضمنه الطلاق أو بسبب تدليل الطفل أو أسباب أخرى منها عدم احترام إدارة المدرسة والمعلمين للطالب.[١]

---

(٢) جون كلارك ، مرجع سبق ذكره ، ١٩٨٤ ، ص ١٢٢.

(١) Erja Vitikka, Leena Krokfors & Elisa Hurmerinta, "The Finnish national core curriculum: structure and development", Niemi, Toom &

والطالب الذي يتغيب يكون ضعيف الشخصية كثيرة التردد يهرب من المسؤولية وهذه الأسباب كلها تؤثر على المجتمع وتزيد في ضياع الأموال التي تصرف على التعليم ، وبالنظر لانتشار هذه المشكلة ، فقد اهتمت دول العالم جميعها بمعالجة مشكلة التغيب ، إذ بدأت أغلب الدول في تشريع قوانين تنظم العملية التربوية بالتعاون مع أولياء أمور الطلبة من أجل القضاء على أغلب المعوقات التي تقف في وجه استمرار الطالب بالدوام ، إذ يقوم مدير المدرسة بالتعاون مع المدرسين بمتابعة دوام الطلبة وفتح سجل للغيابات اليومية ، إضافة إلى ذلك يتم تطبيق نظام الإرشاد التربوي وتفعيل مجالس الآباء والمعلمين من أجل القضاء على المعوقات التي تقف في وجه الطالب وتمنه من الاهتمام في الدوام من أجل النجاح في دروسه ، وكذلك اهتمام المدرسة بالبطاقة المدرسية.[٢]

د- ضعف المستوى الدراسي:

يقصد به ضعف الطالب في الوصول إلى المستوى التحصيلي الذي يتناسب مع عمره الزمني مما يعيقه عن الانتقال إلى صف أعلى وهناك عوامل عديدة وراء هذا الضعف منها خفق القدرات العقلية لبعض الطلبة ، مما يؤثر على تحصيلهم الدراسي وفهمهم للحقائق العلمية ، ويضاف إلى ذلك الصحة العامة للطالب.

هـ- التدريس الخصوصي:

وهو مشكلة تربوية شائعة لتعليمي من البلدان ، ولكنها عولجت من قبل الدولة بتوفير كافة المتطلبات الضرورية للمدرسين والمعلمين من الناحية الاقتصادية وذلك بزيادة رواتبهم لأن المدرس في عهد النظام السابق راتبه لا يكفي لسد حاجاته المعيشية مما يضطر إلى التدريس الخصوصي.

Kallioniemi (Eds.), Miracle of Education, University of Helsinki, ٢٠١٢.p.89.

(٢) أحمد إبراهيم أحمد ، الجودة الشاملة في الإدارة التعليمية والمدرسية ، دار الوفاء ، الإسكندرية ، ٢٠٠٦ ، ص ٤٥.

و- مشكلة انخفاض المستوى التعليمي:

إن مشكلة انخفاض المستوى التعليمي تتطلب إجراءات تربوية لتخفيف حدتها منها التعرف على الطلبة الذين يعانون من انخفاض المستوى التعليمي بغية توفير المتطلبات التربوية والنفسية لرعايتهم ولخلق الرغبة لديهم في التعليم ومعرفة الحالة النفسية لهم وجعل الجو الدراسي مريحاً وشيقاً إضافة إلى الإكثار من الفعاليات المدرسية كالسفرات والندوات وإعداد دورات تدريبية للمعلمين وتطوير المناهج والوسائل التعليمية وأساليب التقويم والاختبارات وتوثيق العلاقة بين البيت والمدرسة وتعاونهما معاً في سبيل حل مشكلات الطلبة.

٣- ضعف البنية الأساسية:

مثلت مشكلة ضعف البنية التحتية في حي المنتزة في عدم توفر التمويل اللازم ، مما يعيق تنفيذ مشروعات البنية التحتية وإحجام المؤسسات المالية عن توفير التمويل اللازم لمشروعات البنية التحتية في المدينة ، وعدم ثبات السياسات التمويلية يؤثر على تكوين الهيكل التمويلي لمشروعات البنية التحتية وتعاني مشروعات البنية التحتية من عدم توفر المعلومات الكافية عن مصادر التمويل ، وعدم كفاءة دراسات الجدوى ، مما يقلل من فرص نجاح مشروعات البنية التحتية في حي المنتزة.[١]

وتكمن أهمية الدراسة في الاهتمام بمشروعات البنية التحتية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وأهمية الهيكل التمويلي المناسب لمشروعات البنية التحتية الذي يساعد على الاستخدام الأمثل للموارد المالية ، الكشف عن المعلومات الملائمة والمفيدة عن مصادر التمويل وتكلفتها الذي يؤثر على اتخاذ القرارات التمويلية لمشروعات البنية التحتية والاقتصاد الوطني.

---

(١) مدحت محمد أبو النصر ، إدارة الجودة الشاملة في مجال الخدمات ، الخدمات الاجتماعية ، الخدمات التعليمية ، الخدمات الصحية ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص ص ٦٩ – ١١٢.

وتهدف الدراسة هنا إلى التعرف على المشاكل والصعوبات التي تواجه تمويل مشروعات البنية التحتية في حي المنتزة ، وبيان أثر السياسات التمويلية العامة للدولة على هيكل تمويل مشروعات البنية التحتية ، ودراسة عوامل البيئة الداخلية والخارجية التي تؤثر على قرارات المفاضلة بين مصادر التمويل المختلفة واختيار أنسبها لمشروعات البنية التحتية ، التعرف على دور المعلومات ومدى مساهمتها في اتخاذ القرارات التمويلية لمشروعات البنية التحتية.

ومن مشكلات البنية التحتية ضعف التمويل يؤثر على تنفيذ مشروعات البنية التحتية وجودة الضمانات المقدمة لمانحي التمويل تؤثر على منح التمويل لمشروعات البنية التحتية ، ودراسة الجدوى لمشروعات البنية التحتية تؤثر على الاستخدام الأمثل لموارد التمويل المتاحة لها ، وعدم توفر معلومات دقيقة عن مصادر التمويل وتكلفتها يؤثر على اتخاذ قرارات مشروعات البنية التحتية في المدينة وضعف المؤسسات المالية تؤثر على توفير التمويل اللازم لمشروعات البنية التحتية في وتغير السياسات التمويلية دوراً مهماً في تكوين الهيكل التمويلي لمشروعات البنية التحتية في حي المنتزة.

٤- ضعف شبكة الطرق والمواصلات:

تحتاج التنمية في أي إقليم إلى الاهتمام بشبكة النقل ، ولاسيما أنها تشكل عصب النشاط الاقتصادي، ويعتمد نجاح عملية التنمية بمستوياتها على مدى كفاءة الطرق وامتدادها فالنقل يقوم بنقل الموارد والمنتجات من مراكز الإنتاج وتوزيعها في مراكز الاستهلاك لذلك ينظر إلى النقل على أنه القاعدة الأساسية لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية[٢] ، لاحظ الصورة (١-٢).

(٢) محمد خميس الزوكة ، جغرافية النقل ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٧ ، ص ١٢٢.

صورة (١) تدهور أحوال الطرق السريعة في حي المنتزة عام ٢٠١٩م.

صورة (٢) تدهور أحوال الطرق الفرعية في حي المنتزة عام ٢٠١٩م.

بناءاً علي ما تقدم يمكن القول بأن النقل يمثل عصب رئيس في حياة المجتمع ، كما أنه أحد شرايين التنمية الرئيسة حيث يحقق احتياجات التنمية البشرية ومطالبها المختلفة ، لذلك فإن وجود مشاكل نقلية له آثارها الضارة علي العملية الاقتصادية إذا لم تحل هذه المشاكل ، لذلك سوف ندرس مشكلات النقل التي تواجه عمليات التنمية البشرية في شياخات حي المنتزة[١] ، **ويمكن عرض مشكلات النقل في حي المنتزة على النحو التالي:**

١- مشكلات الطرق الترابية:

أ- تتخذ مسارات معظم الطرق النظام الطولي موازية للترع والمصارف ، وتخضع لإشراف وزارة الري ، ويبلغ عرض هذه الطرق ثلاثة أو أربعة أمتار في المتوسط ، وهي غير مناسبة لحركة نقل مرنة لوسائل النقل الثقيل أو الجرارات الزراعية ، خاصة وأن هذه الطرق تتعرض لاعتداء الفلاحين باقتطاع أجزاء منها وضمها للأراضي الزراعية وبإشغالها بتكويم الأسمدة البلدية أو بالأتربة الناتجة عن عمليات تطهير المجاري المائية.[٢]

ب - عدم الصيانة الدورية للطرق الترابية أو الممهدة خاصة في فصل الشتاء ، حيث تكون موحلة يصعب السير عليها ، وبالتالي تتوقف عمليات نقل مستلزمات التنمية الاقتصادية.

٢- مشكلات الطرق المرصوفة:

أ- تقل في حي المنتزة الطرق العريضة المرصوفة ، ويؤدي ذلك إلي بعض الاختناقات المرورية في حركة النقل، خاصة قبل إنشاء الطريق السريع القاهرة حي المنتزة.

---

(١) محمد توفيق سالم ، هندسة النقل والمرور ، دار الكتب الجامعية ، بيروت ، ١٩٨٤ ، ص ٣٤.

(٢) فريد عبد العال ، التنمية الإقليمية في محافظة البحر الأحمر ، دراسة جغرافية ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية البنات ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٤ ، ص ١٢٣.

ب- انخفاض كثافة شبكة الطرق المرصوفة خاصة في شمالي منطقة الدراسة ، حيث تبلغ ٠.٢٦ كم/ كم٢ ، وبالتالي تعاني وسائل النقل في السير لمسافات طويلة علي طرق ترابية.

جـ- ضيق عرض بعض الطرق التي تصل إلي بعض المصانع ، مما يؤدي إلي حدوث اختناقات في الحركة المرورية علي كثير منها ويتسبب في كثرة الحوادث.

د- سوء حالة الطرق المرصوفة ، حيث تعاني معظمها من سوء حالة الرصف ووجود الحفر والتشققات الطولية والعرضية.

هـ- تدني أعداد العلامات الإرشادية بدرجة كافية علي بعض الطرق المرصوفة ، وخاصة في النطاقات الجنوبية من مدن المحافظة ، وقلة الخدمات الخاصة بالمركبات والركاب عليها.

و- تعرض بعض الطرق المرصوفة في شمالي منطقة الدراسة لحركة الكثبان الرملية ، وتتمثل خطورتها في تراكم أكوام الرمال علي الطرق التي تتحرك عليها ، مما يؤدي إلي إعاقة حركة السيارات لعدة ساعات إلي أن يتم إزالتها ، كما أنها تؤثر علي كفاءة الطرق باعتبارها أحد أسباب تآكل مادة الرصف والأكتاف والطبانات ، بالإضافة إلي تأثيرها السلبي من خلال ما تحدثه من إعاقة للرؤية وصقل لمادة الطلاء والزجاج الأمامي من حالة العواصف الرملية.

ز- الانعطاف الشديد لبعض الطرق حيث زاد مؤشر الانعطاف عن ١٧٥٪ ، مما يؤدي إلي قلة الرؤية الأفقية وبالتالي انخفاض سرعة المركبة ، وزيادة زمن الرحلة مما يترتب عليه زيادة تكلفة النقل.

٣- مشكلات السكك الحديدية:

أ- لا يمر بحي المنتزة سوي خط سكة حديد مزدوج من الشمال إلي الجنوب في الجنوب يربط مدينة يربط بين أحياء المدينة ، وهو جزء من خط سكة حديد القاهرة

حي الإسكندرية ، وهو مخصص لقطارات نقل الركاب فقط ولا تتحرك عليه قطارات نقل البضائع.

ب- لا تمتد السكك الحديدية إلي معظم أنحاء شياخات الحي فهي لا تخدم سوي بعض المراكز العمرانية التي تمر عليها فقط.

- أثر مشكلات النقل علي الفقر الحضري:

من دراسة مشكلات النقل سالفة الذكر ، تبين أن بعضها يعوق سرعة وسهولة وصول مستلزمات التنمية البشرية خاصة في مجال المجال الصناعي أو التجاري أو الخدمي ومنتجاتها من أماكن توفرها إلي مناطق تصريفها وتسويقها ، حيث تقف بعض هذه المشكلات كعقبة أمام حركة مركبات النقل الثقيل التي تنقل مستلزمات الإنتاج إلي المصانع ، أو تتعرض بعض المركبات للكثير من الحوادث بسبب سوء حالة بعض الطرق المرصوفة أو ضيقها.(١)

ومن الأهمية بمكان الإشارة أنه في أحيان كثيرة يفضل بعض قائدي المركبات عدم السير علي بعض هذه الطرق الضيقة ، واستخدام طرق أخري بديلة ، مما ينتج عنه زيادة عدد الكيلومترات غير المنتجة أو الضائعة High Number Of Dead Kilometers والتي عرفها (ستيرن) بأنها المسافة الزائدة التي يقطعها المسافر أو المركبة ويتحمل تكلفتها النقدية والزمنية دون أي عائد.(٢)

ثانياً - مقترحات وحلول لمشكلات الفقر الحضري في حي المنتزة:

تُشكل التنمية أهمية كبرىّ فيِ اقتصاديات الأمم ، وشعوبها المتزايدة من حيثُ كُونها أساس إنتاج مُقومات الإنسان وحضارته ، لـذِاَ ارتبطت الحضارات الأولىّ للبشرية بالأرض واستغلالها ، والقدرة على تطويعها لصالحه قدر الإمكان ، وتُسهم

---

(١) محمد أحمد عويس ، حاضر ومستقبل المرور بمدينة أسيوط ، كتاب ندوة المرور وتلوث الهواء بمدينة أسيوط ، كلية الهندسة ، جامعة أسيوط ، ١٩٩٧ ، ص ٥٦.

(٢)Thrall wall , A.P. , Growth and Development , English language Book Society , Macmillan , London , 1983.p.99.

الدراسات بدور كبير فيِ وضع الأسلُوب المناسب لتوصيف مشاكلها ، ووضع الحلول العلمية لها بهدف تعظيم العائد من هَذَا المورد الحيويّ[3] تبين مما سبق أن التنمية البشرية فيِ شياخات حي المنتزة تواجهها العديد من المُشكلات والمعوقات **وهُنـاك بعض الإِقتراحات التي يمكن الأخذ بها فيِ سبيل حل هذه المُشكلات:**

١- مقترحات حل مشكلة الأمية:

تتعدد مقترحات حل مشكلة الأمية في حي المنتزة ، والتي يمكن من خلالها النهوض بمستوى الخدمات التعليمية وتطويعها لصالح التنمية البشرية في حي المنتزة ، ويوضح الجدول (٥٧) أعداد المدارس والفصول المطلوبة للنهوض بالخدمات التعليمية في حي المنتزة عام ٢٠١٧م.

جدول (٥٧) التوزيع الجغرافي لمؤسسات التعليم ما قبل الجامعي في حي المنتزة عام ٢٠١٧م.

المدينة	مؤسسات التعليم ما قبل الجامعي				مراكز التدريب المهني			
	عدد المدارس (الحالي)	عدد المدارس (المقترح)	الجملة	(٪)	عدد المراكز (الحالي)	عدد المراكز (المقترح)	الجملة	(٪)
سيدي بشر قبلى	٣٣	٣	٣٦	٨.٥	١	١	٢	١١.٧
المندرة قبلى	٣٢	٢	٣٤	٨.١	–	١	١	٥.٨
السيوف قبلى	٣٠	٣	٣٣	٨.٠	–	–	–	–
السيوف بحرى	٢٥	٥	٣٠	٧.٨	١	–	١	٥.٨
سيدى بشر بحرى	١٩	٤	٢٣	٥.٤	–	١	١	٥.٨
أبوقير الغربية	١٤	٢	١٦	٣.٨	١	–	١	٥.٨
المعمورة	٢٢	٣	٢٥	٥.٩	–	–	–	–
المندرة بحرى	٢٠	٢	٢٢	٥.٣	١	–	١	٥.٨
المنشية البحرية	١٨	١	١٩	٤.٥	–	–	–	–

(٣) أحمد على إسماعيل ، دراسات فى جغرافية المدن ، دار الثقافة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص ١١٢.

طلمبات الطابية	١٠	٢	١٢	٢.٨	١	–	١	٥.٨
الناصرية	٢٥	٥	٣٠	٧.٨	١	١	٢	١١.٧
خورسيد البحرية	٢٤	٢	٢٦	٦.٠	١	–	١	٥.٨
أبو قير الشرقية	٢٨	٣	٣١	١.٩	١	١	٢	١١.٧
العمراوى	٢٠	٢	٢٢	٥.٣	–	١	١	٥.٨
المهاجرين	١٨	٢	٢٠	٤.٧	–	١	١	٥.٨
التوفيقية	١٧	١	١٨	٤.٢	١	–	١	٥.٨
القرداحى	٢٠	٢	٢٢	٥.٣	١	–	١	٥.٨
الجملة	٣٧٥	٨٩	٤١٩	١٠٠	١٠	٧	١٧	١٠٠
متوسط نصيب السكان (نسمة/مؤسسة)	١٨٩١	٦٧٩٩	١٤٧٩	–	٤٠٣٤٣	٢٠٨٦٧	١٣٧٥٣	–

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت، تعدادات محافظة حي الإسكندرية في أعوام ١٩٧٦، ١٩٨٦، ١٩٩٦، ٢٠٠٦ والنتائج النهائية عام ٢٠١٧م، والنسب من حساب الطالبة.

يتضح من دراسة أرقام الجدول (٥٧) والشكل (٨٩) أن أعداد المدارس المقترحة لقيام الخدمة التعليمية بمستوي أداء متميز بلغ ٨٩ مدرسة تتوزع على جميع أنحاء شياخات الحي وتتنوع مابين مدارس ابتدائي وأعدادي وثانوي ، حيث بلغ نصيب السكان من أعداد المدارس بعد العدد المقترح إلي ١٤٧٩ نسمة / مؤسسة تعليمية بعد أن كان ١٨٩١ نسمة / مؤسسة تعليمية ، بينما بلغ عدد المراكز التدريب المهني المقترحة ٧ مركزاً تتوزع على جميع أنحاء شياخات الحي ، حيث بلغ نصيب السكان من هذه المراكز بعد إضافة العدد المقترح ١٣٧٥٣ نسمة / مركز تدريب مهني بعد أن كانت ٤٠٣٤٣ نسمة / مركز تدريب مهني ، وتهدف هذه المقترحات لمواكبة هذه الأعداد الزيادات الهائلة في أعداد السكان المتزايدة عام بعد عام ، لاحظ الصورة (٣-٤).

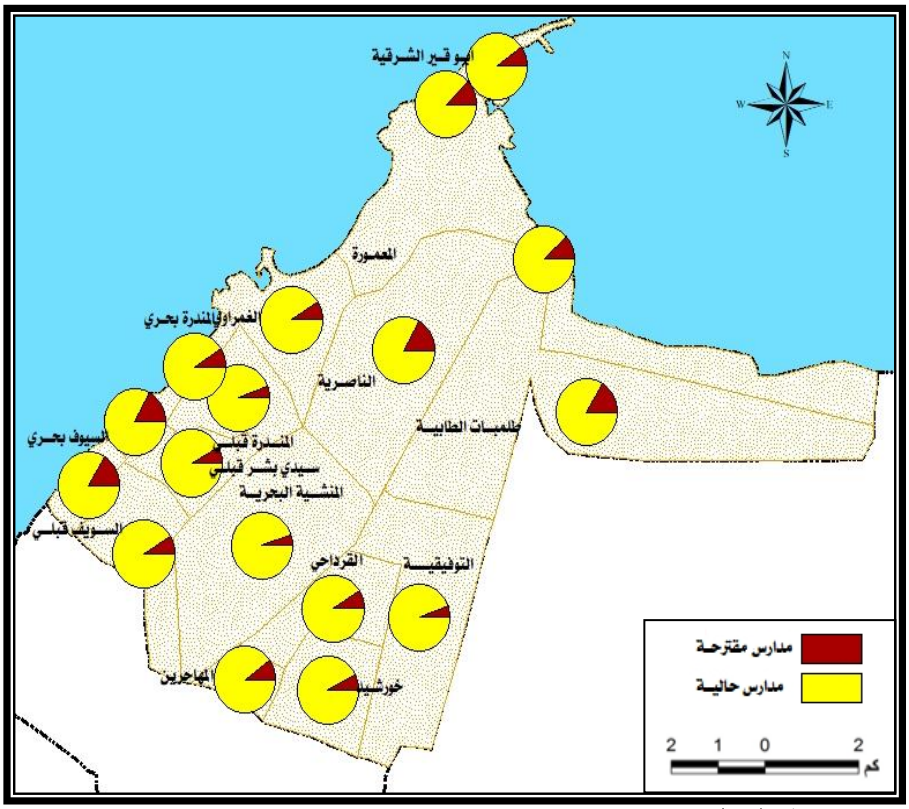

المصدر: جدول (٥٧).

شكل (٨٩) التوزيع الجغرافي للمدارس الحالية والمقترحة في حي المنتزة عام ٢٠١٨م.

صورة (٣) أحدي المدارس الخاصة في حي المنتزة عام ٢٠١٩م.

صورة (٤) أحدي مشكلات المدارس في حي المنتزة عام ٢٠١٩م.

ويمكن عرض أهم مقترحات مواجهة مشكلات الأمية في حي المنتزة على النحو التالي:

أ- يجب أن تتكاتف جهود جميع المؤسسات والقطاعات الموجودة بالدولة وتتحد من أجل محاربة الأمية ، ووضع القوانين التي تحد من هروب وترك الطلاب للتعليم بالمدارس من أجل العمل وكسب المال.

ب- حملات التوعية يجب عمل حملات توعية بجميع وسائل الإعلام خاصة بالتليفزيون الذي يشاهده ، ويتابعه فئة كبيرة من الجمهور تدعو إلى محاربة الأمية وتؤكد على أهمية العلم ، وكيف يمكن له أن يضمن للفرد مستقبل مشرق.

جـ - دور المتعلمين يقع على عاتق المتعلمين مسئولية كبيرة ، وهي تعليم غير المتعلمين ومساعدتهم على التخلص من المشكلات التي نحول بينهم ، وبين التعليم ، ويمكن لهم القيام بذلك من خلال المبادرات الفردية فمثلاً من الممكن أن

يساعد الفرد في تعليم أبناء الفئات الغير قادرة فالعمل التطوعي يعود بالنفع على حياة الفرد ، والمجتمع.

د- إنشاء مراكز محو الأمية من الضروري أن تقوم كل دولة بحصر نسبة الأمية بها ، وبناء عليها تقوم أنشاء مراكز محو الأمية في مختلف المناطق ويفضل أن تكون هذه المراكز قريبة من مساكين من يعانون من الأمية حتى لا يتكاسلوا عن الذهاب إليها بحجة بعدها أو ارتفاع تكلفة المواصلات.

هـ- الاهتمام بالمواد الدراسية ، وتعديل المناهج بالشكل الذي يجعل الأجيال القادمة ذات قدرة على مواجهة تحديات العصر ، ويتم ذلك من خلال الاهتمام بمادة الحاسب الآلي ، وتوفير بنية تكنولوجية في المدارس.

ز- تشجيع الطلاب على التعليم ، وتقوية العلاقات بين الطلاب والمعلمين ، يجب أن تحارب الدولة معوقات التعليم ، وتسعى لرفع مستوى معيشة الفرد حتى يقدر على تحمل أعباء التعليم.

٢- مقترحات مواجهة نقص الخدمات التعليمية:

مما لا شك فيه أن أهمية التعليم لا يمكن تجاهلها من قبل أي دولة ، وفي عالم اليوم أصبح التعليم ضرورة قصوى لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي دولة ، ولا يخفى على أحد فى عصرنا هذا أهمية التعليم والتعلّم ، وخاصة بالنسبة للدول النامية ، حيث يعتبر الجهل والتنمية والهوية ثالوث المشكلة بالنسبة لتلك الدول ، لهذا يمثل التعليم محوراً أساسياً للنهوض بهم ، وقد أولى الإسلام أهمية كبيرة إلى التعلم ، ففي معركة بدر التي أنتصر فيها المسلمين وقاموا بأسر عدد من الكفار وكان بعضهم يجيد القراءة والكتابة ، فعرض الرسول صلي الله وعليه وسلم على الأسرى لكي يتم إطلاق سراحهم أما أن يعلموا عشرة من المسلمين القراءة والكتابة أو أن يدفعوا

الفدية وكانت هذه هي المدرسة الأولى في تاريخ الإسلام التي أنشأها الرسول صلي الله وعليه وسلم نفسه.(١)

وتتمثل هذه المشكلات في أبنية تعليمية لا تنطبق عليها المواصفات القياسية أحياناً مهدمة وأحياناً لا تناسب عدد الطلبة ومناهج عقيمة محتواها يعتمد على الحشو والحفظ وطرق تدريس تقليدية منذ قديم الزمان ووسائل تعليمية قاصرة ، وأساليب تقويم تقيس الحفظ والاستظهار ولا تقدم تغذية راجعة للطلاب هؤلاء الطلاب هم الحاضر والمستقبل بداخلهم طموحات غالباً لا تتفق مع قدراتهم وإمكاناتهم التي دفعتهم لها أفكار أفلاطونية تقدس العمل المكتبي وتنظر نظرة دونية للأعمال اليدوية والحرفية ، ويأتي المعلم ضمن تلك المنظومة التي تظلم أحياناً وأخرى تكون ظالمة بإمكانياته القاصرة وإعداده غير الكفء ليشكل عقبة أخرى في سبيل النهوض بالتعليم ، فنجد طالباً يعد ليصبح معلما للغة الإنجليزية لا يدخل معمل اللغة ليمارسها فعليا أو الطلاب الموهوبين في الموسيقى والرسم وغيرها من الهوايات التي لا تجد من يشجعها أو يساعدها للوصول إلى المقدمة ، وتقوم الدولة على تخصيص قدر ليس بالقليل من ميزانياتها لإنفاقه على التعليم ، وتعتبر قضية التعليم في مصر واحدة من أكثر القضايا المجتمعية المثيرة للجدل نظراً لانعكاساتها الاجتماعية ، ولذا كان التعليم هو حجر الزاوية في برنامج التحديث والتطوير الذي تتبناه الدولة المصرية ، بحكم دوره المحوري في بناء الإنسان المصري وتطوير قدراته الذاتية وخبراته العلمية والعملية ، ولذلك يحتل التعليم مرتبة متقدمة في سلم أوليات الخطط التنموية للحكومة المصرية.(١)

---

(١)Talyor, Peter J., Quantitative Methods In Geography, Boston, ١٩٧٧.p.99.

(١) محمد عبد الباقي إبراهيم ، التنمية السلبية للقرية المصرية ، مؤتمر تنمية البيئة الريفية ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس، من ١٩ إلى ١٧ أكتوبر ١٧٧٥ ، ص ٣٣.

وعلى الرغم من التوجه الإيجابي العام للسياسات التعليمية خلال العقد الماضي والجهود التي بذلت في سبيل تنفيذ هذه السياسات على أرض الواقع ، والآثار الإيجابية التي تحققت ، فإن النتائج قد جاءت دون المستوى المأمول بقدر كبير وإن لم تخالف توقعات الكثيرين ، ذلك أنه باستثناء الاقتراب من تحقيق هدف الاستيعاب الكامل للأطفال في مرحلة الإلزام، فإن أهداف السياسة العامة للتعليم والمتعلقة بضمان الاستمرار في التعليم حتى نهاية مرحلة التعليم الأساسي وإكساب المهارات الأساسية المفترضة في مرحلة الإلزام والمرحلة الثانوية التالية لها لم يتحقق بعد على الرغم من مرور اثني عشر عاماً على انطلاق عملية الإصلاح التعليمي ، ويُضاف إلى ذلك الانتشار المرضي لظاهرة الدروس الخصوصية في كافة مراحل التعليم وبين جميع الطبقات الاجتماعية في الحضر والريف.

ويمكن تقديم بعض المقترحات العامة ، والتي يمكن أن يساهم تطبيقها فى مواجهة وحل مشاكل التعليم فى حي المنتزة ، ومن أهم تلك المقترحات ما يلي :

- التحول من فكرة كون التعليم مسئولية الحكومة إلى فكرة قومية للتعليم وضرورة مساهمة جميع القطاعات ومن بينها القطاع الخاص فى تطوير التعليم وتحسين جودته.

- دعم وتوسيع مفهوم الشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية فى تحمل أعباء العملية التعليمية باعتبارها قضية أمن قومي سواء أكان ذلك فى تدبير الموارد المادية أو البشرية.

- تشجيع القطاع الخاص على توظيف إمكاناته فى تمويل التعليم ، مما يساعده على القيام بواجباته الاجتماعية تجاه المساهمة فى تطوير التعليم ، خاصة فى ظل التحديات المحلية والعالمية التي تواجه المجتمع المصري .

- تطوير القوانين والتشريعات التي تسمح بتحقيق عائد عادل للاستثمار فى مجال التعليم بما يعمل على اجتذاب المستثمرين فى هذا المجال الحيوي لمستقبل مدن المحافظة.

– دعوة قطاع الأعمال والصناعة للمشاركة الفاعلة مع مؤسسات التعليم العالي فى اتجاهين وهما تحديد المواصفات المطلوب توافرها فى الخريج ، والمشاركة فى تمويل مؤسسات التعليم.

– التأكيد على استخدام أساليب الإدارة الاقتصادية للارتقاء بمستوى أداء الخدمات التعليمية وتقديمها وفقا للمعايير الدولية الحديثة.

– إعداد خريطة مستقبلية واضحة المعالم يتحدد من خلالها الأدوار المنوطة بالجمعيات الأهلية فى مجال التعليم حتى يتسنى لها المشاركة الجادة فى تطوير التعليم.

– تأكيد ثقافة الجودة الشاملة في نظمنا ومؤسساتنا التعليمية من خلال تطبيق المعايير العالمية في جميع عناصر المنظومة التعليمية.

٣– مقترحات حل مشكلات ضعف البنية الأساسية:

تتعدد مقترحات مواجهة مشكلات نقص وضعف البنية الأساسية في مدن محافظة حي المنتزة ، حيث تتنوع هذه البنية مابين شبكات الحصول على المياه والصرف الصحي ومد خطوط الكهرباء ورفع كفاءة الطاقة الكهربائية وغيرها من شبكات البنية الأساسية[١] ، ويمكن عرض أهم هذه المقترحات على النحو التالي:

– تشجيع استعمال الغاز الطبيعي في نظم التكييف ، مع إن هذه التكنولوجيا معروفة من عشرات السنين إلا أنها اختفت تقريباً خلال التسعينيات بسبب ارتفاع سعر الغاز في أمريكا وأوروبا إلا انه في خلال السنوات الماضية بدأ الإقبال يزداد على هذه التكنولوجيا بعد اكتشاف الغاز الطبيعي بكميات كبيرة وتوطين هذه التكنولوجيا بمصر ، يمثل فرص استثمارية كبيرة في السوق المحلى والتصدير سواء للاستعمال المنزلي أو الاستعمال التجاري للمولات والمباني الضخمة والمباني الحكومية.

---

(١) أحمد البدوي محمد الشريعي ، دراسات في جغرافية العمران ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص ٦٧.

– تفعيل القانون رقم ١٠٠ الصادر عام ١٩٩٦م الخاص بالسماح للمستثمرين المحليين والأجانب بإنشاء وإدارة وتشغيل وصيانة محطات توليد الكهرباء ، وخاصة في مجال الطاقة المتجددة ، ويتطلب ذلك الإسراع بإصدار اللائحة الخاصة بتوصيل المزارع الشمسية والهوائية (مشروعات إنتاج وتوريد الطاقة الكهربية من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح) بشبكة توزيع الكهرباء ، وتقوم الوزارة بعمل نماذج دراسات جدوى للمزارع الشمسية ووضع هذه الدراسات على الصفحة الالكترونية للوزارة ، ووضع حوافز لشراء الطاقة من المستثمرين مثال ضمان حد أدنى لسعر شراء الكيلووات ساعة للمشروعات الصغيرة (٢.٥ إلى ٢٥ ميجا وات) ، بينما المشروعات الضخمة ١٠٠ مليون وات وأكثر تتم بمناقصة لتوريد الكهرباء (وليس لإنشاء المحطات) ، وكل المطلوب هنا هو لائحة تنفيذية مع حوافز للمستثمرين يمكن توفير ٥ جيجا وات قدرة إضافية في اقل من سنتين دون تحميل ميزانية الدولة أعباء استثمارية جديدة.[١]

– معالجة مياه الصرف الصحي قبل وصولها إلى المسطحات المائية ، ومن الممكن الاستفادة من هذه المياه في العديد من الأغراض مثل مشاريع الري للأراضي الزراعية.

– التخلص من النفط العائم على وجه المسطحات المائية ، بطرق عدّة مثل الحرق ، أو الشفط والعمل على تخزينها في السفن التي أعدت فيها ، ولا بدّ من الإشارة إلى ضرورة تجنب استخدام المواد الكيميائية قدر الإمكان ، وذلك لتجنب إيذاء الكائنات البحرية كالأسماك ، والنباتات البحرية المختلفة.

– إعادة تدوير النفايات الصالحة للاستخدام مرة أخرى ، بدلاً من إلقائها في المصارف، ووصولها إلى المياه الجوفية

---

(١) محمد عبد القادر رمضان ، استهلاك الطاقة في مصر – دراسة في الجغرافيا الاقتصادية ، دكتوراه ، غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية ، ١٧٧١ ، ص ١٠٢.

– فرض الدولة للعديد من القوانين التي تسهم في المحافظة على نظافة المياه الجوفية ، وذلك من خلال سن القوانين التي تمنع الزراعة ، أو إنشاء الأنشطة الصناعية التي تهدد سلامة المياه الجوفية.

– العمل على إدخال التقنيات الجديدة التي تمنع التلوث في المصانع التخلص من بقايا الملوثات المشعة في مناطق صحراوية بعيداً عن التجمّعات السكانية.

– التحليل المنتظم للمياه ، وتوفير المختبرات المتخصصة في هذا المجال ، وذلك لضمان جودة المياه، وعدم تلوثها.

– التقليل من مسببات تلوث الهواء كالدخان ، والغازات السامة التي بدورها تؤدي إلى تلوث مياه الأمطار أثناء نزولها وعقد الندوات التي تزيد من الوعي البيئي بضرورة المحافظة على المياه من التلوّث.

٤– مقترحات مواجهة ضعف شبكة الطرق والمواصلات:

تبعاً لما أتضح من الدراسة والتحليل السابقين لموضوع الدراسة يمكن إبداء المقترحات والتوصيات التالية:

– زيادة رصف الطرق في منطقة الدراسة لخدمة أغراض التنمية خاصة في النطاق الشمالي والجنوبي الذي ترتكز به مشاريع التنمية الصناعية.

– الاهتمام بصيانة الطرق الترابية بصفة دورية والعمل على رصفها وإزالة الإشغالات من السماد البلدي والأتربة ، حيث تقلل من حركة نقل المواد الخام الزراعية من الحقول مثل القصب ومحاصيل الحبوب ، وغيرها إلي المصانع وبالتالي تعوق عملية التنمية البشرية.

– تطوير شبكة الطرق المرصوفة بزيادة اتساعها وازدواجها والاهتمام بطبقات الرصف لتحمل الأعداد المتزايدة من مركبات النقل الثقيل ، وضرورة حماية الطرق الشمالية من زحف الرمال وإزالتها فور تراكمها لفتح الطرق للحركة باستمرار.

– الاهتمام بالطرق شديدة الانعطاف والتعرج من خلال تعديل المنحنيات بتوسيع سطح الطريق وزيادة الميول العرضية ووضع العلامات الإرشادية.

– ضرورة إنشاء محور عرضي صناعي جنوب الطريق الدولي الساحلي وموازياً له بجانب لنهر النيل.

– دعم وتنمية المراكز الضعيفة صناعياً والتي تتوفر بها مقومات قيام الصناعة في منطقة الدراسة ، وذلك من خلال توفير المعلومات والبيانات أمام المستثمرين ورجال الأعمال ، وتوفير المزايا والمرافق والإعفاءات الضريبية بهذه المناطق لجذب رجال الصناعة والمستثمرين.

ثالثاً– مستقبل التنمية الحضرية:

يتم حساب التوقعات المستقبلية للتنمية البشرية من خلال "طريقة للتنبؤ التقريبي بعدد وخصائص السكان فى المستقبل على أساس افتراض استمرار بعض نسب ومعدلات الخصائص السكانية فى الحاضر، ومن ثم فإن الإسقاطات السكانية ذات طبيعة نظرية"(١)، يُعنى الباحثون فى علم الديموجرافية وجغرافية السكان بمحاولة استشراف الصورة المستقبلية للسكان ، خاصة ما يتعلق بأعدادهم وتوزيعهم وخصائصهم ، بهدف تخطيط احتياجاتهم المستقبلية فى المكان والزمان ، وذلك على الرغم من أن التنبؤ المستقبلي.

بما يمكن أن يكون عليه السكان عملية معقدة نظراً للمرونة الشديدة والتغير السريع الذي يتصفون به عكس الظاهرات الطبيعية مثلاً ، فعلى سبيل المثال تعد الهجرة أحد أهم العوامل المؤثرة فى نمو السكان ، وتوزيعهم ، وتركيبهم ، كما أنها أحد

---

(١) الأمم المتحدة، قسم الشئون الاقتصادية والاجتماعية ، طرق الإسقاطات لسكان الحضر والريف ، ترجمة المركز الديموجرافى بالقاهرة ، دراسة سكانية رقم ٥٥ ، كتيب تقدير السكان رقم ٨ ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص ص ٨–٩.

العناصر السكانية التي يصعب التنبؤ المستقبلي بها بدقة[٢] ، لأنها فى الأساس قرار فردى يتخذه الشخص وفقاً لمصالحة الخاصة ، ويمكن دراسة مستقبل التنمية البشرية في حي المنتزة على النحو التالي:

١- الاتجاهات المتوقعة للفقر الحضري:

تتعدد الطرق الإحصائية المستخدمة لعمل الإسقاطات المستقبلية فى جغرافية التنمية الحضرية فمنها على سبيل المثال "النماذج التحليلية التي تأخذ بعين الاعتبار العوامل المختلفة فى المكان والمؤثرة فى توقع أعداد السكان فى الماضي والمستقبل"[١]، وهناك أيضاً الطريقة التركيبية ، والطريقة البيانية وكذلك طرق استخدام معدلات النمو السكاني وغيرها[٢] ، وقد ظهرت حديثاً العديد من برامج الحاسب الآلي الإلكترونية التي تستخدم لعمل إسقاطات السكان بخصائصهم المختلفة فى المستقبل وذلك بمعلومية بعض العناصر السكانية ، مثل برنامج (Spectrum) ، وبرنامج (PDPM) ، وبرنامج (Fivfiv).

وسيتم فى ذلك المبحث عمل الإسقاطات المستقبلية لبعض خصائص سكان محافظة حي المنتزة على فترات خمسية حتى عام ٢٠٢١م اعتماداً على بيانات تعداد عام ٢٠١٧م كسنة أساس ، وقد أدى ذلك إلى حساب الإسقاطات لعامي ٢٠٠٦ –

---

(٢) عصام مصطفى، التنميط العمراني بمصر ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني ، ١٩٨٦ ، ص ٥٦.

(1) Brian A. Maurer, "Geographical Population Analysis: Tools for The Analysis of Biodiversity", Blackwell Scientific Publications, London, 1994 P.15.

(2) لمزيد من المعلومات حول طرق الإسقاطات السكانية يُرجع إلى سلسلة كتيبات طرق تقدير السكان الصادرة عن قسم الشئون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة وترجمها المركز الديموجرافى بالقاهرة ومنها:

طرق تقدير إجمالى السكان للتواريخ الجارية، كتيب رقم (١)، ١٩٦٧.

طرق الإسقاطات لسكان الحضر والريف، كتيب رقم (٨)، ١٩٩٤.

الأساليب الغير مباشرة للتقدير الديموجرافى، كتيب رقم (١٠)، ١٩٩٤.

طرق تقدير المقاييس الديموجرافية الأساسية من بيانات غير كاملة، كتيب رقم (٤)، ١٩٩٥.

٢٠١٧م ، ولكن ذلك قد أفاد فى المقارنة بين ما تم إسقاطه وما رُصد فعلياً لهذين العامين ، كذلك تم التنبؤ ببعض احتياجات سكان حي المنتزة المطلوب توفيرها فى المستقبل من فرص العمل ، والوحدات السكنية ، ومتطلبات التعليم والصحة من بنية أساسية وكوادر متخصصة ، وقد تم عمل الإسقاطات على مستوى شياخات الحي فقط دون التقسيمات الإدارية الأصغر فى ظل تباين مقومات المدينة من جهة ، وطريقة توزيع الإدارة المحلية للخدمات من جهة أخرى ، وهى أمور من شأنها أن تؤثر على إسقاطات خصائص السكان وتوزيعهم واحتياجاتهم فى المستقبل.

أ- كثافة السكان المتوقعة في حي المنتزة حتى عام ٢٠٣٦م:

يؤدى نمو السكان إلى زيادة ضغطهم على المساحات المستغلة ، ومن ثم تتغير الكثافة السكانية تبعاً ذلك ، ويتوازى مع النمو السكاني زيادة فى المساحة العمرانية فى ظل طردية العلاقة بينهما ويوضح الجدول (٥٨) ، والشكل (٩٠) الإسقاطات المستقبلية لكثافة السكان العامة والصافية حي المنتزة حتى عام ٢٠٣٦م.

جدول (٥٨) إسقاطات الكثافة العامة والصافية بحي المنتزة حتى عام ٢٠٣٦م.(*)

السنوات	عدد السكان (بالمليون نسمة)	المساحة (كم٢)		الكثافة (نسمة / كم٢)	
		الكلية	المستغلة	العامة	الصافية
٢٠١٧	١.٥٨	٧٧.٢	٢١.٤	٥١	١٥٢٠٤
٢٠٢١	١.٧٨	٧٧.٢	٢٢.٧	٥٦	١٧٦٤٠
٢٠٢٦	٢.١١	٧٧.٢	٢٣.٥	٦٢	٢٠٧٠٠
٢٠٣١	٢.٥٤	٧٧.٢	٢٩.٦	٦٨	٢٢٥٧٢
٢٠٣٦	٢.٨٠	٧٧.٢	٣٢.٨	٧٤	٢٤٣٦٤

المصدر: من حساب الطالبة اعتماداً على بيانات الجدولين (٩)، (١٠) بالرسالة ، وقد تم حساب المساحة العمرانية المستغلة مستقبلاً اعتماداً على معدل نموها خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٧) والبالغ ٦.٣٪ وذلك باستخدام المعادلة: $Pt = Po\ (1+r)t$ حيث Po المساحة المستغلة عام ٢٠١٧م، R معدل نمو المساحة المستغلة، t عدد سنوات الإسقاط للمزيد انظر: Shryock H.S, & Siegel J., Op.Cit, P.443

وقد تبين من تحليل أرقام الجدول (٥٨) والشكل (٩٠) ما يلى:

١- الكثافة العامة:

بلغت الكثافة العامة في حي المنتزة نحو ٤٦.٤ نسمة/ كم٢ حسب بيانات تعداد عام ٢٠١٧م واعتماداً على نتائج إسقاط السكان حسب الفرض المتوسط لنموهم ، وبافتراض ثبات المساحة الكلية لشياخات الحي ، يتوقع أن تواصل الكثافة العامة ارتفاعها ، لتبلغ نحو ١.٥٨ مليون نسمة/ كم٢ فى منتصف فترة الإسقاط عام ٢٠٢٦م ، وأن تبلغ نحو ٢.٨٠ نسمة / كم٢ فى نهاية فترة الإسقاط عام ٢٠٣٦م ، والملاحظ أن الكثافة العامة بحي المنتزة تأخذ اتجاهاً تصاعدياً خلال فترة الإسقاط حيث بلغت نسبة التغير بين الكثافة العامة عام ٢٠١٧ وعام ٢٠٣٦م نحو ٥٩.٥٪.

٢- الكثافة الصافية:

يتوقع أن تسجل الكثافة الصافية في حي المنتزة اتجاهاً تنازلياً خلال فترة الإسقاط ، فبعد أن كانت تبلغ نحو ١٥٢ ألف نسمة / كم٢ فى تعداد عام ٢٠١٧م ، فقد انخفضت قيمتها فى ظل زيادة أعداد السكان حسب الفرض المتوسط ، وبافتراض زيادة المساحة العمرانية المستغلة بنفس معدلها البالغ ٦.٣٪ خلال الفترة (١٩٨٦-٢٠١٧) يتوقع أن تسجل الكثافة الصافية نحو ٢٠٧٠٠ نسمة/ كم٢ فى منتصف فترة الإسقاط عام ٢٠٢٦م ، ويتوقع أن تواصل الكثافة الصافية انخفاضها لتبلغ ٦٠٨٧ نسمة/ كم٢ فى نهاية فترة الإسقاط عام ٢٠٣٦م ، وقد بلغت نسبة التغير بين الكثافة الصافية فى سنة الأساس عام ٢٠١٧م وفى نهاية فترة الإسقاط عام ٢٠٣٦م نحو - ٦٥٪.

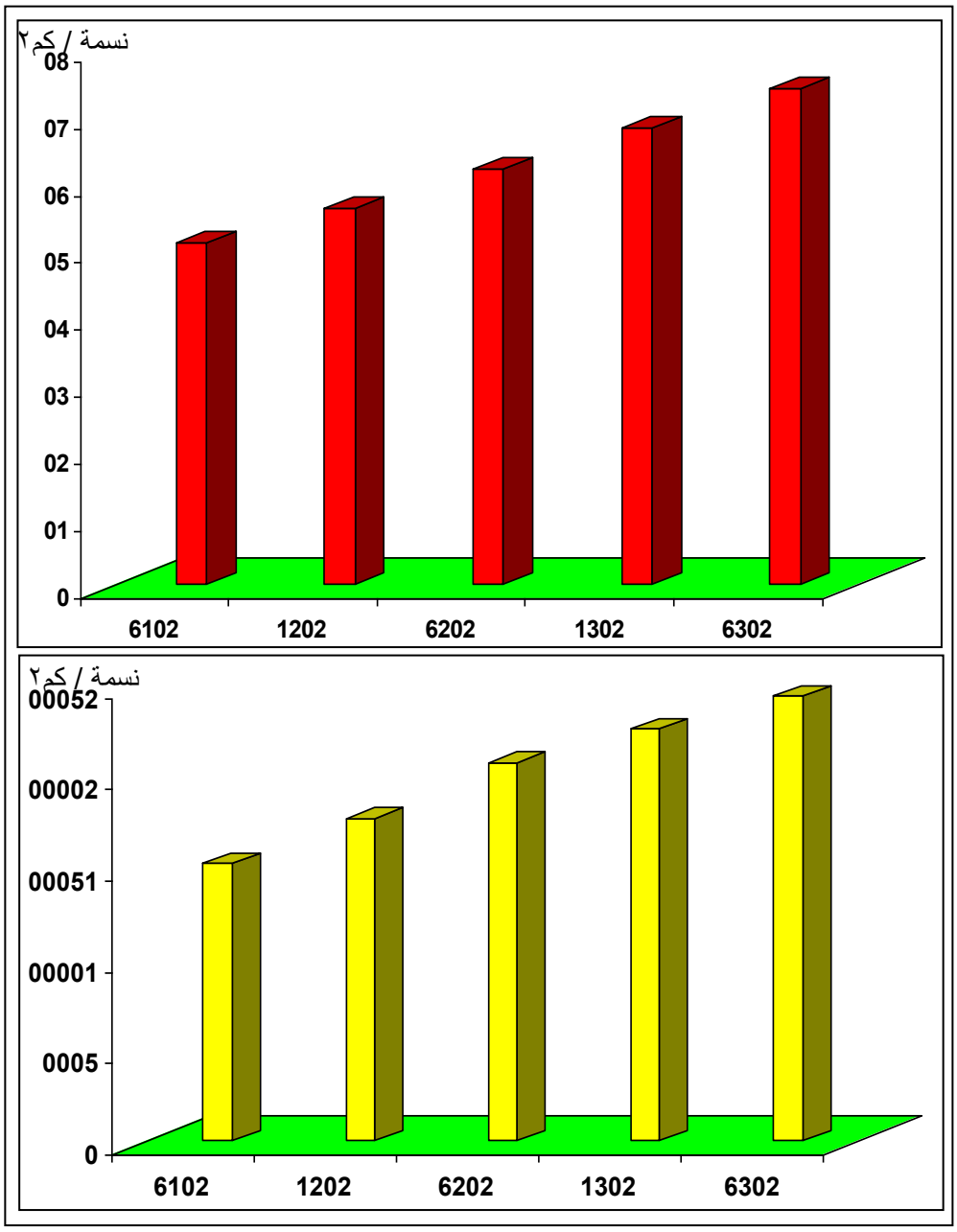

المصدر: جدول (٥٨).

شكل (٩٠) إسقاطات الكثافة العامة والصافية لحي المنتزة حتى عام ٢٠٣٦م.

ب- إسقاطات أعداد الأسر المعيشية واحتياجاتها المستقبلية من الوحدات السكنية في حي المنتزة حتى عام ٢٠٣٦م:

تتكون الأسرة المعيشية من شخص أو أكثر تربطهم أو لا تربطهم صلة قرابة ويشاركون بعضهم البعض فى المأكل والمسكن [١] ، والأسرة ككيان تؤثر فى العديد من خصائص السكان كالنمو السكاني والهجرة ، والمستوى التعليمي ، والاقتصادي ، والحالة الزواجية وغيرها من الخصائص ، كما أن للأسرة متطلبات واحتياجات ، لذلك تبرز أهمية تقدير أعداد الأسر المعيشية فى المستقبل حتى يستطيع المخططين ومتخذي القرار تقدير احتياجات أفرادها من الخدمات المختلفة.[٢]

جدول (٥٩) تقدير أعداد الأسر المعيشية واحتياجاتها المستقبلية من الوحدات السكنية ومتوسط تكلفتها بحي المنتزة حتى عام ٢٠٣٦م. (*)

السنوات	عدد الأسر المعيشية (بالألف)	عدد الوحدات السكنية المطلوبة (بالألف)	متوسط تكلفة الوحدة (مليون جنيه)
٢٠١٧	٩٧.١	–	–
٢٠٢١	١١٦	١٨.٩	٩٥٠
٢٠٢٦	١٤٢	٢٦	١٣٠٠
٢٠٣١	١٦٧	٢٥	١٢٥٠
٢٠٣٦	١٩١	٢٤	١٢٠٠

المصدر: من حساب الطالبة اعتماداً على تقديرات الأسر المعيشية الواردة فى: المركز الديموجرافى بالقاهرة، إسقاطات السكان المستقبلية لمحافظات مصر ، محافظات الصعيد ، الجزء

---

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، التعداد العام للسكان عام ٢٠١٦م ، إجمالي الجمهورية ، ج١، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٣.

(٢) المركز الديموجرافى بالقاهرة ، إسقاطات السكان المستقبلية لمحافظات مصر الأغراض التخطيط والتنمية (٢٠٠١-٢٠٢١)، الجزء الأول ، إجمالي الجمهورية ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٤٤.

الثالث ، القاهرة ، ٢٠٠٠، ص٢٦ ، حيث يبلغ متوسط تكلفة الوحدة السكنية التى تبلغ مساحتها ٧٥ متراً نحو ٥٠ ألف جنيه وفق نموذج إدارة الإسكان بحي المنتزة ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٧-٢٠١٧م.

وقد قام المركز الديموجرافى بتقدير أعداد الأسر المعيشية بمحافظات الوجه البحري (الإسكندرية – البحيرة – مرسي مطروح) واعتماداً على تلك التقديرات تم حساب احتياجات الأسر المعيشية من الوحدات السكنية مستقبلاً ، والتي توضحها بيانات الجدول (٥٩).

ويمكن من خلال تحليل أرقام الجدول (٥٩) والشكل (٩١) التعرف على التالي:

- إسقاطات أعداد الأسر المعيشية في حي المنتزة حتى عام ٢٠٣٦م:

أ- زاد عدد الأسر المعيشية في حي المنتزة من نحو ٧٠ ألف أسرة ، بمتوسط عدد أفراد بلغ ٤.٦٦ فرد لكل أسرة حسب بيانات تعداد عام ٢٠١٧م ، ليبلغ عددها نحو ٩٧ ألف أسرة ، بمتوسط عدد أفراد بلغ ٤.٢٨ فرد لكل أسرة حسب بيانات تعداد عام ٢٠١٧م ، وقد بلغ معدل النمو السنوي للأسر المعيشية بمدن المحافظة نحو ٣.٣٠٪ خلال الفترة (١٩٨٦-٢٠١٧م).

ب- يتوقع طبقا للإسقاطات المستقبلية أن يزيد عدد الأسر المعيشية بالتوازي مع زيادة السكان حيث يُقدر أن يبلغ عدد الأسر المعيشية فى بداية فترة الإسقاط عام ٢٠١٧م نحو ١١٦ ألف أسرة بمتوسط ٤ أفراد لكل أسرة ، وأن يبلغ عددها نحو ١٦٧ ألف أسرة فى منتصف فترة الإسقاط عام ٢٠٢٦م بمتوسط ٣.٤ فرد لكل أسرة ، وأن يبلغ عدد الأسر فى نهاية فترة الإسقاط عام ٢٠٣٦م نحو ٢١٧ ألف أسرة ، بمتوسط ٣.١ فرد لكل أسرة ، وقد بلغت نسبة زيادة الأسر المعيشية نحو ٨٧٪ خلال فترة الإسقاط (٢٠١٧-٢٠٣٦) ، ويلاحظ الانخفاض المتتالي لمتوسط حجم الأسرة بالتوازي مع انخفاض معدلات الخصوبة.

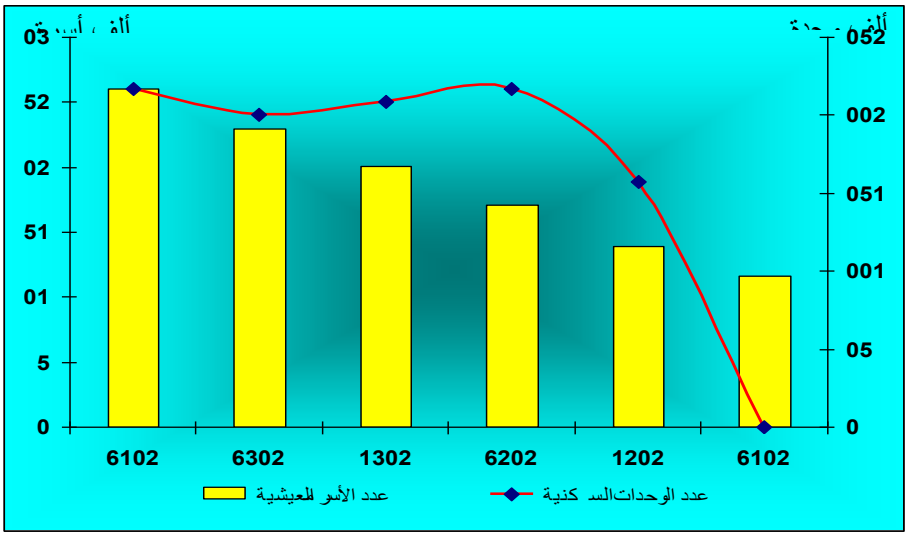

المصدر: جدول (٥٩).

شكل (٩١) أعداد الأسر المعيشية واحتياجاتها المستقبلية من الوحدات السكنية لحي المنتزة حتى عام ٢٠٣٦م.

- تقدير احتياجات الأسر المعيشية بحي المنتزة من الوحدات السكنية حتى عام ٢٠٣٦م:

- تختلف الحياة فى الحضر عنها فى الريف فيما يخص السكن ، ففي الريف يمكن لأكثر من أسرة أن تعيش فى بيت واحد (بيت العائلة) وأن تتشارك فى غرفه ، وذلك فى ظل أوضاع اجتماعية واقتصادية تختلف عن نظيرتها فى الحضر ، والتي أدت إلى انفصال الأسر الجديدة فى معظم الأحيان عن الأسرة النواة للعيش فى مسكن منفصل ، لذا تأتى أهمية تقدير احتياجات الأسر المعيشة من الوحدات السكنية (حكومية – أهلية) فى المستقبل.

- وقد قُدر عدد الوحدات السكنية المطلوبة للأسر المعيشية فى بداية فترة الإسقاط عام ٢٠١٧م بنحو ١٨.٩ ألف وحدة سكنية ، بمتوسط تكلفة تبلغ نحو ٩٥٠ مليون جنيهاً ، وفعلياً ؛ فقد تم بناء نحو ٢٠.١ ألف وحدة سكنية خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٧م) سواء بواسطة الدولة أو السكان ، بلغت نسبة الوحدات السكنية

التي قام بتنفيذها القطاع الخاص نحو ٨٥٪ من جملتهم[١] ، وبهذا فقد بلغ فائض الوحدات السكنية خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٧م) نحو ١٢٠٠ وحدة ، وقد كان للتسهيلات المعطاة للسكان ممثلة فى تخصيص الأراضي ، ورخص أثمانها خاصة على أطراف عمران حي المنتزة فى المناطق الصحراوية.

وبناء على نتائج الإسقاطات الواردة فى الجدول السابق (٥٩) ، والممثلة فى الشكل السابق (٩١) تحتاج حي المنتزة لإنشاء نحو ٢٥ ألف وحدة سكنية ، بتكلفة يبلغ متوسطها نحو ١.٢ مليار جنيهاً فى منتصف فترة الإسقاط عام ٢٠٢٦م ، ويرتفع ذلك العدد إلى ٢٦ ألف وحدة سكنية بتكلفة يبلغ متوسطها ١.٣ مليار جنيهاً فى نهاية فترة الإسقاط عام ٢٠٣٦م (مع مراعاة تغير قيمة العملة وأسعار المواد الخام).

وطبقاً للإسقاطات المستقبلية يحتاج حي المنتزة إجمالاً إنشاء نحو ١٢٠ ألف وحدة سكنية خلال الفترة (٢٠١٧- ٢٠٣٦م) بمتوسط سنوي يبلغ نحو ٦ آلاف وحدة يُفترض توفيرها بتكلفة سنوية تبلغ نحو ٣٠٠ مليون جنيهاً ، وذلك لتوفير السكن لنحو ١١٩.٩ ألف أسرة ، وتعد المدن ذات الامتدادات الصحراوية والقريبة من الكتلة العمرانية القديمة للحي هي المرشحة أكثر للتوسع السكنى بها مثل شياخة التوفيقة ، والذي تقوم المدينة بتخصيص مناطق عديدة به لبناء المساكن بعد وضع تخطيط عمراني لها وبيعها للسكان ، كذلك شياخة سيدي بشر قبلي الواقعة جنوب الكتلة العمرانية القديمة ، والملاحظ أنه بجانب عامل القرب من الكتلة العمرانية القديمة يوجد عامل مهم وجاذب للتوسع العمراني ، وهو الوقوع بالقرب من الطرق.

جـ- الإسقاطات المستقبلية لقوة العمل وفرص العمل المطلوبة بحي المنتزة حتى عام ٢٠٣٦م:

تعد القوى العاملة هي الأساس الذي يُعتمد عليه فى عمليات التنمية بمختلف صورها ، كما أن القوى العاملة هي التي تتحمل عبء الإعالة لمجتمع السكان من

---

(١) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، وصف محافظة الإسكندرية بالمعلومات أعوام ٢٠٠٦ ، ٢٠١٦م ، مصدر سبق ذكره، صفحات متفرقة.

خلال العائد الاقتصادي الذي تحقق نتيجة لعملهم ، ومن ثم تساعد فى توفير حياة أفضل للسكان ، يضاف إلى ذلك أن قوة العمل بمدن محافظة حي المنتزة تمثل شريحة كبيرة ومهمة لأنها تؤثر فى جميع عناصر النمو السكاني ، وخصائص السكان ، ومن هنا تبرز أهمية الإسقاطات المستقبلية لقوة العمل بالمحافظة ، وفرص العمل المطلوبة وتكلفتها المادية، بهدف توفير رؤية واضحة لواضعي السياسة ، وصانعي القرار ، ومخططي عمليات التنمية المختلفة بحي المنتزة لاستيعاب القوى العاملة من خلال توفير فرص العمل خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠٣٦).

ويوضح الجدول (٦٠) ، والشكل (٩٢) الإسقاطات المستقبلية لقوة العمل وفرص العمل المطلوب توفيرها وتكلفتها المادية في حي المنتزة خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠٣٦).

جدول (٦٠) الإسقاطات المستقبلية لقوة العمل وفرص العمل المطلوبة وتكلفتها بحي المنتزة خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠٣٦م).(*)

عنصر الإسقاط	٢٠١٧ سنة الأساس	٢٠٢١	٢٠٢٦	٢٠٣١	٢٠٣٦
قوة العمل الإجمالية	٣٨٢٢٥٨	٤٢١٥٤٩	٤٥٨٨١٦	٤٩٩٠٩٠	٥٤٣٨٢١
داخل قوة العمل (ذكور)	٢١٧٩٩٠	١٤٩٩١٤	١٧٧٦٣٨	١٨٦٥٧٩	٢٠٨٩٢٠
داخل قوة العمل (إناث)	١٦٤٢٦٨	٣٥٩٠١	٣٢٠٥٦	٣٩٨٨٣	٤٤٥٦٤
جملة الداخلين فى قوة العمل	١٣٢٢٤٠	١٧٥٨١٥	٢٠٦٦٩٤	٢٢٢٤٦٢	٢٤٨٤٨٤
عدد فرص العمل المطلوبة	-	٣٩٧٤٠	٢٨١٦٢	١٤٣٨٠	٢٣٧٣٢
تكلفة فرص العمل (مليون جنيه)	-	١٣٩١	٩٨٥.٧	٥٠٣.٣	٨٣٠.٦

المصدر: من حساب الطالبة اعتماداً على بيانات الجدول (١١) ، والملحق (١٠) بالرسالة ، وقد تم تقدير قوة العمل لسكان المحافظة حسب الفرض المتوسط لنموهم ، وبفرض ثبات معدل البطالة البالغ (٨.٨٠٪) فى تعداد عام ٢٠١٧م ، وتقدر تكلفة فرصة العمل ما بين ٣٠ : ٤٠ ألف جنيه بأسعار عام ٢٠١٧م.

للاستزادة راجع: المركز الديموجرافى، إسقاطات السكان المستقبلية لأغراض التخطيط والتنمية (٢٠٠١-٢٠٢١)، الجزء الأول، مصدر سبق ذكره، ص ٦٠ ، وقد تم تقدير متوسط تكلفة فرصة العمل بنحو ٣٥ ألف جنيه، ويجب مراعاة تغير تلك التكلفة فى المستقبل بفعل عوامل التضخم وتغير قيمة العملة المحلية.

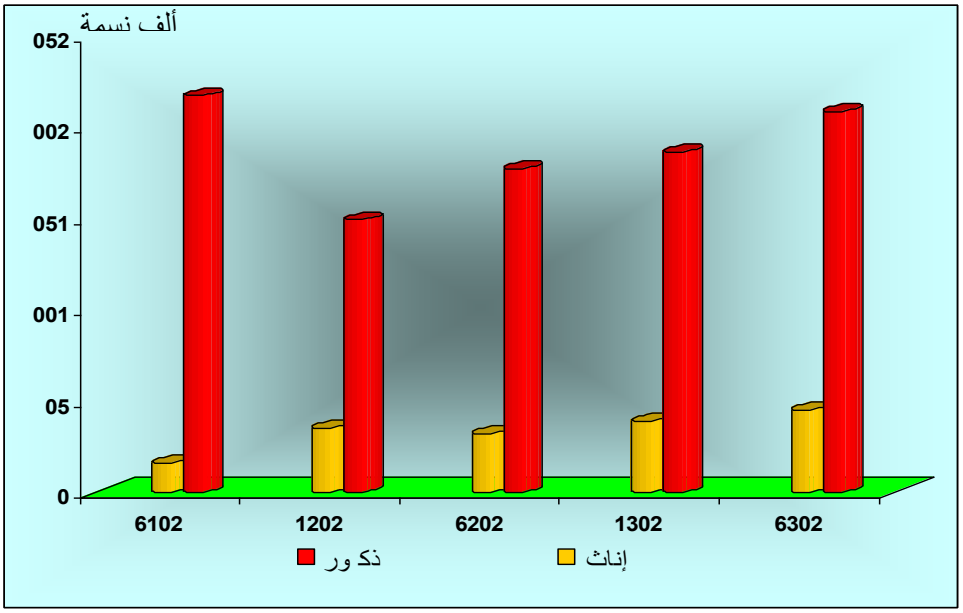

المصدر: جدول (٦٠).

شكل (٩٢) الإسقاطات المستقبلية لقوة العمل وفرص العمل المطلوبة لحي المنتزة حتى عام ٢٠٣٦م.

وقد تبين من تحليل بيانات الجدول (٦٠) والشكل (٩٢) ما يلى:

أ- ارتفع حجم قوة العمل الإجمالية (داخل قوة العمل – خارج قوة العمل) لسكان حي المنتزة (١٥ سنة فأكثر) من ٣٨٢.٢ ألف نسمة بما يمثل ٦٤٪ من جملة السكان حسب بيانات تعداد عام ٢٠١٧م إلى نحو ٤١٢.٥ ألف نسمة حسب الإسقاطات عام ٢٠٣٦م ، ومن المتوقع أن ترتفع نسبة قوة العمل الإجمالية لتبلغ نحو ٦٥٪ من جملة السكان فى منتصف فترة الإسقاط عام ٢٠٢٦م بزيادة تبلغ نحو +٥٪ عن نسبتهم حسب تعداد عام ٢٠١٧م ، كما يتوقع أن تواصل زيادتها لتبلغ نحو ٦٦.٤٪ من جملة سكان المحافظة عام ٢٠٣٦م ، بزيادة تبلغ نحو ٢.٤٪ عن نسبتهم فى تعداد عام ٢٠١٧م ، ويرجع ذلك إلى الزيادة الطبيعية لسكان حي المنتزة من جانب ، بالإضافة إلى هجرة السكان فى سن العمل إلى حي المنتزة من جانب آخر.

ب- تزايد عدد السكان النشطين اقتصادياً (١٥ سنة فأكثر) الداخلين فى قوة العمل في حي المنتزة بعد خصم نسبة العاطلين عن العمل خلال فترة الإسقاط من ١٢١ ألف نسمة بنسبة ٤٥.٥٪ من جملة قوة العمل ، ونحو ١٩.٢٪ من جملة السكان فى تعداد عام ٢٠١٧م ، إلى نحو ١٦٠.٣ ألف نسمة بنسبة ٤٩.٨٪ من جملة قوة العمل الإجمالية ، ونحو ٣٢٪ من جملة عدد سكان حي المنتزة المتوقع عام ٢٠٢١م ، ويُقدر حسب نتائج الإسقاطات أن تزيد نسبة السكان النشطين اقتصادياً داخل قوة العمل بحي المنتزة لتبلغ نحو ١٨٨.٥ ألف نسمة ، ٢٢٦.٦ ألف نسمة بنسبة ٥٢.٦٪ ، و ٥١٪ من جملة قوة العمل الإجمالية عامي ٢٠٢١-٢٠٣٦م على الترتيب ، وقد بلغت نسبة زيادة السكان داخل قوة العمل في حي المنتزة نحو ١٠٤٪ فيما بين عامي ٢٠١٧-٢٠٣٦ على الترتيب.

جـ- من المتوقع طبقاً لنتائج الإسقاطات أن تظل الغلبة لنسبة الذكور داخل قوة العمل في حي المنتزة على نسبة الإناث ، ففي حين بلغت نسبة الذكور داخل قوة العمل نحو ٨١.٢٪ حسب بيانات تعداد عام ٢٠١٧م ، فمن المتوقع أن تبلغ نحو ٧٩٪ فى منتصف فترة الإسقاط عام ٢٠٢٦م ، ونحو ٨٢.٢٪ فى نهاية فترة الإسقاط عام ٢٠٣٦م ، ويرجع ارتفاع نسبة الذكور الداخلين فى قوة العمل بحي المنتزة إلى عاملين هامين: أولهما: طبيعة الأنشطة الاقتصادية السائدة بحي المنتزة مثل الصناعات الثقيلة إضافة إلى أنشطة التعدين ، والبترول ، والبتروكيماويات ، والأسمدة وغيرها ، وهى أنشطة تعتمد على الأيدي العاملة من الذكور أكثر من اعتمادها على الأيدي العاملة من الإناث وثانيهما: هجرة الذكور فى سن العمل إلى شياخات حي المنتزة بدافع العمل ، وقد أدى ذلك إلى رفع نسبة النوع للسكان داخل قوة العمل من ٤٩٢ ذكر لكل ١٠٠ أنثى عام ٢٠١٧م إلى نحو ٥٦٦ ذكر لكل ١٠٠ أنثى عام ٢٠٢١م ولكن من المتوقع أن تنخفض لتبلغ نحو ٤٨٣ عام ٢٠٣٦م فى نهاية فترة الإسقاط فى ظل زيادة مشاركة الإناث فى قوة العمل.

د- احتياجات حي المنتزة من فرص العمل حتى عام ٢٠٣٦م:

يتطلب نمو السكان النشطين اقتصادياً داخل قوة العمل بحي المنتزة نمواً موازياً فى فرص العمل حتى لا ترتفع معدلات البطالة ، لذلك تم عمل الإسقاطات المستقبلية لفرص العمل الإجمالية المطلوب توفيرها خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠٣٦م) بفرض ثبات معدل البطالة عند مستواه ٨.٨٠٪ فى تعداد عام ٢٠١٧م ، وقد تبين حسب نتائج الإسقاطات أن هناك حاجة لتوفير نحو ٣٩.٧ ألف فرصة عمل بمتوسط سنوي ٣٩٧٤ فرصة ، بتكلفة إجمالية تبلغ نحو ١٣٩١ مليون جنيهاً خلال الفترة (٢٠١٧ – ٢٠٢٦م).

وتزيد فرص العمل المطلوب توفيرها بحي المنتزة لتبلغ نحو ٢٨.٢ ألف فرصة عمل ، بمتوسط سنوي يبلغ ٥٦٣٢ فرصة ، وبتكلفة تبلغ ٩٨٥.٧ مليون جنيهاً خلال الفترة (٢٠١٧ – ٢٠٢٦م) ، وتنخفض فرص العمل المطلوبة لنحو ١٤.٤ ألف فرصة عمل ، بمتوسط سنوي ٢٨٧٦ فرصة ، وبتكلفة تبلغ ٥.٣ مليون جنيهاً خلال الفترة (٢٠١٧ – ٢٠٢٦م) ، ويرجع ذلك إلى انخفاض جملة السكان الداخلين فى قوة العمل عام ٢٠٣١م بنحو ٤٨.٩٪ مقارنة بعددهم المتوقع عام ٢٠٢٦م ، مما انعكس على عدد فرص العمل المطلوب توفيرها ، وقد ارتفع عدد فرص العمل المطلوب توفيرها خلال الفترة (٢٠١٧ -٢٠٣٦م) إلى نحو ٢٣.٧ ألف فرصة عمل ، بمتوسط سنوي يبلغ ٤٧٤٦ فرصة ، بتكلفة إجمالية تبلغ ٨٣٠.٦ مليون جنيهاً خلال تلك الفترة ، وإجمالاً يبلغ مجموع فرص العمل المطلوب توفيرها بحي المنتزة خلال الفترة (٢٠٢١-٢٠٣٦م) نحو ١٠٦ ألف فرصة عمل وبتكلفة إجمالية تبلغ ٣.٧ مليار جنيهاً ، بمتوسط سنوي يبلغ نحو ٧.١ ألف فرصة عمل ، بمتوسط ٢٤٨.٥ مليون جنيهاً سنوياً.

هـ – إسقاطات الخدمة الصحية المستقبلية واحتياجاتها في حي المنتزة حتى عام ٢٠٣٦م:

تلعب الخدمة الصحية وما يترتب عليها من تقديم الرعاية الصحية للسكان في حي المنتزة دوراً رئيساً فى التأثير على العديد من الخصائص السكانية كمعدل الوفيات ووفيات الأطفال الرضع ومعدلات التعمر وغيرها ، كما أن تقدم أو تأخر أي مجتمع يقاس بمدى ما يقدم من الخدمات الاجتماعية لسكانه والتي يأتي على رأسها الخدمة الصحية ، والتي تفيد إسقاطات بياناتها فى التخطيط والاستعداد لزيادة الطلب عليها مستقبلاً ، ويوضح الجدول (٦١) ، والشكل (٩٣) إسقاطات احتياجات سكان حي المنتزة من الخدمة الصحية (أسِرّة مستشفيات – أطباء – تمريض) خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠٣٦م).

جدول (٦١) الاحتياجات المستقبلية لسكان حي المنتزة من الخدمة الصحية حتى عام ٢٠٣٦م.(*)

سنوات الإسقاط	الأسِرّة	الأطباء	هيئة التمريض
٢٠١٧	١٠٠٠	٨٤٦	٤٢٦
٢٠٢١	١٠٩٠	٨٩٠	٥٤٦
٢٠٢٦	١١٠٧	٩٤٣	٦٥٥
٢٠٣١	١٢١٦	٩٨٧	٧٤٠
٢٠٣٦	١٣٣٦	١٠٠٠	٩٣٢

المصدر: من حساب الطالبة اعتماداً على بيانات مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، وصف محافظة حي المنتزة بالمعلومات عامي ٢٠٠٦ ، ٢٠١٧ ، مصدر سبق ذكره ، صفحات متفرقة.

وقد تبين من تحليل أرقام الجدول (٦١) والشكل (٩٣) ما يلى:

– بلغ العدد الإجمالي لأسِرّة المستشفيات (حكومية – خاصة) بمحافظة حي المنتزة نحو ١٠٠٠ سريراً عام ٢٠١٧م ، بمعدل سرير لكل ٥٠٠.٣ نسمة من

السكان[1] ، وبافتراض ثبات ذلك المعدل خلال فترة الإسقاط (٢٠١٧-٢٠٣٦م) تبين أنه يقدر أن تكون هناك حاجة لإضافة ٩٠ سريراً عام ٢٠٢١م ليصبح مجموعها ١٠٩٠ سريراً ، كما يتوقع أن يبلغ عدد الأسِرّة التي يحتاجها السكان بالمحافظة نحو ١١٠٧ أسِرّة عام٢٠١١م ، بزيادة تبلغ بنحو ٣٣٪ عن عددها فى سنة الأساس عام ٢٠١٧م ، كما يتوقع أن تصبح هناك حاجة لنحو ١٣٣٦ سريراً فى نهاية فترة الإسقاط عام ٢٠٣٦م بزيادة تبلغ نحو ٦٠٪ عن عدد الأسِّرة فى سنة الأساس عام ٢٠١٧م ، ويجب أن نضع فى الاعتبار أن مدن المحافظة تحتاج إلى خفض عدد السكان لكل سرير حتى ترقى الخدمة الصحية المقدمة لهم مستقبلاً.

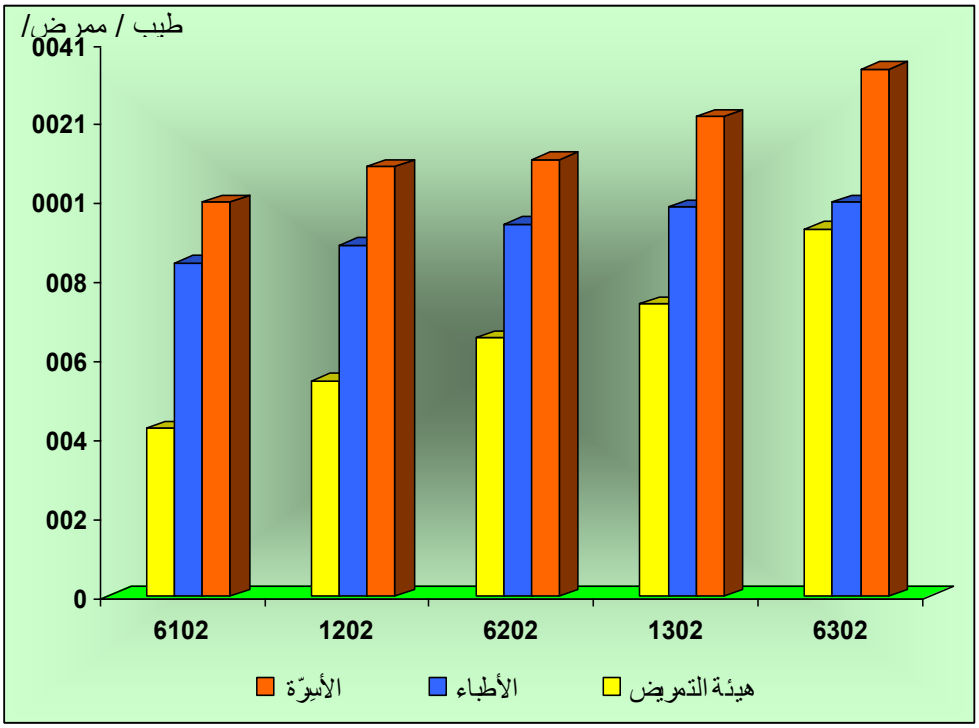

المصدر: جدول (٦١).

شكل (٩٣) الاحتياجات المستقبلية لسكان حي المنتزة من الخدمة الصحية حتي عام ٢٠٣٦م.

(١) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، وصف محافظة الاسكندرية بالمعلومات عام ٢٠١٦م ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٧.

– بلـغ عـدد الأطبـاء البشـريين العـاملين بحـي المنتـزة ٨٤٦ طبيبـاً عـام ٢٠١٧م[٢]، بمعدل طبيب لكل ١٢٥٠ نسمة ، وبـافتراض ثبـات ذلك المعدل يتوقـع طبقاً للإسقاطات أن تكون هناك حاجة لوجود نحو ٨٩٠ طبيباً فى بداية فترة الإسقاط عـام ٢٠٢١م ، كمـا يتوقـع أن تكـون هنـاك حاجـة لنحـو ١٠٠٠ طبيبـاً بحلـول عـام ٢٠٣٦م ، بزيادة تبلغ نحو ٣٣٪ عن عددهم فى سنة الأساس عام ٢٠١٧م كما يقدر أن تكون هناك حاجة لنحو ١٠٠٠ طبيباً فى نهاية فترة الإسقاط عام ٢٠٣٦م ، بزيادة تبلغ نحو ٦٠٪ مقارنة بعددهم عام ٢٠١٧م.

– بلـغ عـدد العـاملين بـالتمريض بحـي المنتـزة ٤٢٦ ممرضـاً وممرضـة عـام ٢٠١٧م [٢] بمعدل ممرض لكل ٦٤٨ نسمة من السكان ، ويتوقـع طبقاً لذلك المعدل – بـافتراض ثباتـه – أن تكـون هنـاك حاجـة لوجود ٥٤٦ ممرضـاً عـام ٢٠٢١م ، كمـا يقدر عدد هيئة التمريض المطلوب وجودهم فـى عام ٢٠٢٦م بنحـو ٦٥٥ ممرضـاً ، يزيـدون لنحـو ٩٣٢ ممرضـاً فـى نهايـة فتـرة الإسـقاط عـام ٢٠٣٦م وينبـه ذلـك إلـى ضرورة تبصير السكان بأهمية الاتجاه للتعليم الفني.

٢– نحو تنمية حضرية مرتفع:

تتبـع العلاقـة التبادليـة بـين تنميـة المـوارد البشـرية وبـين التنميـة الحضـرية مـن واقـع أن أحدهما يعتمـد علـى الآخـر بشـكل لا يقبـل الشـك ، فقد أظهـرت التجـارب فـي العديـد مـن البلـدان الناميـة بـأن التنميـة الاقتصـادية المجـردة مـن خطـط الاسـتثمار للرأسمال البشري كانت فاشلة ، فالفرد في المجتمـع النـامي هو الأحوج أولاً إلـى التنميـة ، وذلك من واقـع التخطيط لـه أنـه يجـب أن يكـون المهيأ لإدارة وقيـادة إنمـاء بلـده فـي المستقبل[١] ، هذه من ناحية ، والأخرى أن التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تقوم بدون

---

(١) وصف محافظة الاسكندرية بالمعلومات عام ٢٠١٦م ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٧.

(٢) وصف محافظة الاسكندرية بالمعلومات عام ٢٠١٦م ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٩.

(١)Hornby, W. , An Introduction to Population Geography , The University of Cambridge , Cambridge ,1980 . p.90.

وجود مورد بشري علمي ومثقف وملم بكل ما تحتاجه خطوات وعوامل النهوض بالتنمية الاقتصادية في كل النواحي وكذلك أثبتت التجارب لبعض الدول النامية كيف أن اعتمادها على الرأسمال البشري المستورد قد كلفها خسارة من مواردها ، وخسارة أخرى من فوات الفرص من عدم استغلال وتأهيل المورد البشري الوطني.[٢]

وهذه العلاقة وهذه الأسس قد تنبه لها المخططون في مدن المحافظة فهيأوا لها قواعد من النظرية والتطبيق ليقوموا بنهضة تنموية مدروسة ومستندة إلى عوامل النجاح وحسن التطبيق وأسسوا قاعدة اقتصادية متينة رغم كل الإخفاقات لأنها اعتمدت على تنمية الإنسان ومنه لتحقيق التنمية الاجتماعية ليصلوا في النهاية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة ، فعمدوا منذ البداية إلى تطبيق أسس جوهرية في تأسيس التنمية البشرية الشاملة وكان منها مثلاً:

١- إن الثروة لوحدها لا تعني التنمية بل يجب تعبئة الطاقات الاجتماعية للنهوض بالمجتمع والإنسان من التخلف والفقر والجهل وتعليمه الاجتهاد ، ليكن عنصر فعال بالمجتمع ويشارك في بناء اقتصاد بلده.

٢- يجب الأهتمان بتوجيه الرعاية التعليمية والتقنية للسكان وتطوير مهاراتهم ليكونوا فاعلين في مسيرة التنمية ، لكي تعتمد عليهم في تطبيقها واستثمار الموارد الطبيعية المتوفرة دون الاعتماد علي الطاقات الأجنبية.

٣- إن التنمية البشرية الحقيقية تتجلى في تأسيس واقع بشري تنموي ذو قدرات خلاقة تتناسب وحاجة البلد للتطور والرقي في كافة المجالات ومواجهة التطورات في الاقتصاد المحلي.

٤- إن التنمية البشرية لا تكمن في إنشاء المصانع والمؤسسات وتوسيع الأنشطة التجارية بعيداً عن شمول الإنسان نفسه أولاً بهذه التنمية ، والتأكيد على

---

(٢) وداد مرقص ، أحمد السيد النجار ، السكان والتنمية في مصر ، مركز البحوث العربية ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ٣٤.

التنمية البشرية وتوجيه التعليم لتطوير مهارات الأفراد لبناء اقتصاد الحي بعيداً عن التبعية الاقتصادية للدولة.

٥- استثمار المورد البشري بهدف استغلاله للموارد الطبيعية ، وتعليم الإنسان المحافظة على بيئته.

٦- توجيه الإمكانيات الذاتية نحو تنمية المجتمع إلى جانب تنمية الاقتصاد لتهيئة أجيال واعية وقادرة على بذل الطاقات من أجل التنمية الشاملة في البلد.

٧- وجود كفاءات منتقاة من المديرين، تم صقلها بأساليب تدريبية عالية، أكسبتهم مهارات خاصة وخبرات كبيرة.

- متطلبات رفع التنمية الحضرية في المجال الاقتصادي بحي المنتزة:

١- استمرار جودة المنتج وتطوره ، مع خفض التكاليف ، وخلق أسواق جديدة للمنتج والعمل على زيادتها في الأسواق الموجودة بها ، مما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية فيها ، ويكون له مردودة الإيجابي والمباشر على التنمية البشرية للعاملين في هذه الشركات ، وعلى التنمية الاقتصادية للصناعة التي تنتمي إليها ، فضلاً عن التنمية الاقتصادية للمجتمع والدولة ككل.

٢- العمل على توافر وامتلاك المهارات المكتسبة ، عن طريق التدريب ، وتنمية هذه المهارات واستغلالها الاستغلال الأمثل ، فالمهارات يمكن إكسابها للأفراد عن طريق الخطط التدريبية ذات الكفاءة العالية ، والمخطط لها بشكل علمي سليم ، مع الحفاظ – في ذات الوقت – على المهارات الموهوبة للأفراد بعد اكتشافها ، بالعمل على تنميتها وصقلها ببرامج تدريبية خاصة ، وتوفير البيئة الصحيحة المساعدة على تأصيل هذه الموهبة.[١]

٣- وجود خطط تدريبية عامة وخاصة ؛ فتدريب العاملين أمر مهم وضروري ، خاصةً العاملين أصحاب المهن الفنية المعقَّدة ، بإتباع طرق التدريب الأساسي ،

---

(١) محمد مدحت جابر ، الجغرافيا البشرية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ص ٣٤ – ٧٦.

والتدريب التخصصي ؛ فالصناعات الدقيقة والمعقدة تتطلب دائما عمالة فنية ذات مهارات عالية ، وهذه العمالة تحتاج أيضاً – وبشكل مستمر – برامج تدريبية متخصصة ؛ لكي تؤهلهم وتمكنهم من التعامل مع الصناعات القائمة ، وما يستجد عليها من تطور وتقنيات حديثة ، ولا يخفى على أحد أن العمالة الماهرة المدربة تتهافت عليها كبريات الشركات العالمية ، ولها كادر مميز من حيث الرواتب والمكافآت والحوافر لا يتوافر لغيرها ، فالتدريب المتخصص يساعد على تنمية الموارد البشرية.

٤– انفتاح العمالة (المدرِّب والمتدرِّب) على العلم في مجال التخصص ، والثقافة بشكل عام والعمل على اكتساب لغات الدول المتقدمة صناعياً وتكنولوجياً ؛ حتى تتمكن هذه العمالة من مسايرة كل جديد في مجال تخصصها ، فضلاً عن فتح فرص عمل ذات مميزات خاصة لها ، عن طريق الالتحاق بالوظائف المميزة في الشركات متعددة الجنسيات ، التي أصبحت منتشرة حول العالم كمظهر من مظاهر العولمة ، أو ترغيب هذه الشركات في الاستثمار في بلدان هذه العمالة الماهرة ، مما ينعكس بدوره على إنعاش اقتصاديات أوطان هذه العمالة ، وخلق فرص عمل جديدة ، وبالتالي تنمية الموارد البشرية والاستثمار فيها ، وهذا كله يصب في تقدم بلدانهم صناعياً واجتماعياً وثقافياً.

رابعاً– الخريطة المستقبلية للتنمية العمرانية في حي المنتزة:

يعرف التخطيط العمراني بأنه أداة ووسيلة لتحقيق المصلحة العامة ، لكافة قطاعات وفئات المجتمع، من خلال وضع تصورات ورؤى لأوضاع مستقبلية مرغوبة ومفضلة ، تتعلق بتنظيم العمران (الحضري والريفي) وتوزيع الأنشطة والاستعمالات المختلفة للأراضي في المكان الملائم وفي الوقت المناسب ، وبما يحقق التنمية المستدامة ، وأيضاً التوازن بين الرؤى الإستراتيجية والطموحات والرغبات وبين

محددات الموارد والإمكانات الواقعية ، وذلك في إطار تشريعي واضح وملزم ، ومن خلال عمليات وإجراءات محددة ، وبتنسيق وضمان مشاركة مجتمعية فاعلة.

كما يعرف التخطيط بأنه مجموعة من الاستراتيجيات التي تتبعها مراكز اتخاذ القرار لتنمية وضبط وتوجيه نمو وتوسع البيئات الحضرية ، بحيث يتاح للأنشطة والخدمات الحضرية أفضل توزيع جغرافي وللسكان أكبر الفوائد من هذه الأنشطة الحضرية[١] ، والبعض الآخر يوضح أن التخطيط هو الطريقة المثلي التي تضمن تحقيق أهداف معينة بأقل تكلفة وأكثر فاعلية ، وأنه الصورة المرغوبة التي يمكن أن يكون عليها وضع أو حالة الظاهرة المخطط لها فى المستقبل[٢]، والبعض الآخر يوضح انه عملية تناسقية تترابط مراحلها من خلال تسلسل منطقي ، وتحتاج هذه العملية إلى متابعة ومراجعة للخطوط الموضوعة وبدائلها المختلفة[٣] ، كما ينبغي أن يضع التخطيط فى اعتباره توافق النظريات التخطيطية مع الإمكانيات المادية المتاحة لتطبيقها والإطار المحلى والإقليمي والقومي الذي تدور فى فلكه عملية التخطيط ، وعلى هذا يصبح التخطيط عبارة عن تحديد لمجموعة من الأهداف التي يراد تحقيقها وفق أولويات معينة ، وفى خلال فترة زمنية محددة ، مع اختيار لمجموعة من الأساليب والإجراءات اللازمة لتحويل هذه الأهداف إلى واقع.

١- التوجهات العامة للتعامل مع المناطق الفقيرة داخل النطاق الحضري:

لاشك أن مواجهة مشكلة المناطق العمرانية المتدهورة بالمدن عامة ومدينة الجيزة بصفة خاصة بشكل علمى ومنظم وفعال تحتاج إلى التركيز على صياغة

---

(١) اسحق يعقوب القطب، عبد الاله يوسف ابو عياش، النمو والتخطيط الحضرى فى دول الخليج، وكالة المطبوعات، الطبعة الأولى، الكويت، ١٩٨٠، ص ٢٠٧.

(٢) وليد عبد الله المنيس، التخطيط الحضرى والأقليمى، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، ١٩٨٥، ص٧.

(٣) عبد الإله يوسف أبو عياش، التخطيط والتنمية فى المنظور الجغرافى، دراسات مختارة، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨٣، ص١٩.

استراتيجيات وتصورات رئيسية ملاءمة للتعامل مع تلك المناطق ويمكن الاسترشاد بها كخطوات أولية لمواجهة هذه الظاهرة وللوقاية منها، كما أنها تمثل المراحل التمهيدية لتفعيل أساليب التعامل مع المناطق المتدهورة وفقاً لاختلاف أنماطها.

وفى هذا الإطار وقبل عرض تلك التوجهات العامة للتعامل مع المناطق المتدهورة ينبغي الإشادة بالجهود المبذولة التي تمت وتتم حالياً من جانب الحكومة لاحتواء مشكلة المناطق المتدهورة والتخفيف من حدتها والتي تتمثل فى أعمال وخدمات البنية الأساسية (صرف صحي – مياه – كهرباء – اتصالات)، وفى مجالات الإنارة ورصف الطرق ، إلا أنه ينبغي أن نوضح أن الجهود المبذولة حالياً تتم فى صورة اقتراحات وتصورات فردية تعتمد على ثقافة المسئول بعيداً عن وجود خطة تفصيلية وإقليمية تسير وفقها لا تتغير بتغير المسئول الحكومي ، وأن كل المحاولات والجهود المبذولة الحالية تعتبر مسكنات واستثمارات لا تطوير وتحديث وفكر ثابت بل مسكنات اتجهت إلى أطراف منظومة التخطيط والعمران، وعلاجات جزئية ضررها أكثر من نفعها ، ومضيعة للوقت والجهد والمال ، ومجافاة لنتائج دراسات وبحوث تشير إلى أن التخطيط والعمران منظومة كجسم الإنسان الحي تتداخل مكوناتها وتفسر بعضها بعضاً ، وأن التعامل مع المناطق الفقيرة يجب أن يتجه مباشرة إلى الحلول العلمية السليمة التي تهتم بالتخطيط السليم الذي يقوم على منظومة متكاملة من العمران والاقتصاد والاجتماع ، وتتمثل تلك التوجهات العامة للتعامل مع المناطق العمرانية المتدهورة فيما يلي:

– ضرورة وضع مخطط هيكلي عام للحي على أن يكون ذلك فى إطارها الإقليمي ، وأن يراعى فيه اتساق المخططات العمرانية مع خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وتوفير المخططات التفصيلية التي ينبغي أن تتسق مع المخطط العام ، بحيث تصبح جملة مفيدة يأخذ فيها الكيف صيغة الفاعل والكم صيغة المفعول به ، مع ضمان استصدار التشريعات التي تكفل احترامه والالتزام الكامل به من جميع السلطات التنفيذية.

– عدم الاعتماد فقط على الجوانب المتعلقة بالفلسفة والنظرية ولكن يجب الاهتمام بالجانب الواقعي التطبيقي ، وهذا يرتبط إلى حد كبير بإعادة بناء الهياكل الإدارية والتنظيمية لنقل النظرية إلى الواقع[١] ، ويتم ذلك عن طريق حركة إصلاح واسعة ينبغي أن تشهدها المحليات وإعادة ترتيب هياكلها من الداخل مع ضرورة التدقيق والمراقبة الشديدة على العاملين بها والفصل بين متخذ القرار ومتلقي الخدمة عن طريق مكاتب خدمة المواطنين ، فضلاً عن تحديد التخصصات والمسئوليات والتوصيف الوظيفي بما يمكن كل عامل من أداء واجباته وتحمل مسئولياته، ووجوب توفير العدد الكافي من العاملين فى كافة التخصصات الإدارية والهندسية والعمرانية وأن يكونوا متمتعين بقدر كاف من الخبرة والكفاءة إلى جانب تأهيل الكوادر الفنية القادرة والمؤهلة من خلال عقد دورات تدريبية أثناء ممارسة العمل ، مع ضرورة تحسين الظروف الاجتماعية والمالية لهؤلاء العاملين والتي كانت تمثل حركة الدفع لنشاط الفساد داخل المحليات.

– إعادة النظر فى صياغة هيكل الصلاحيات الخاصة بأجهزة التخطيط العمراني والوضعية القانونية والتنظيمية والتشريعية لمنظومة البيئة الحضرية ، وسد الثغرات الكثيرة فى قوانين تنظيم أعمال البناء والتقسيم والتخطيط العمراني والتي يستغلها المخالفون[١] ، مع ضرورة توفير إطار تشريعي متكامل يعنى بالتخطيط والتنمية والارتقاء الحضري للمناطق العمرانية المتدهورة ينظم مسئولية رصد وتقييم الحالة العمرانية للأحياء السكنية وتجهيز الدراسات المستمرة والدورية ، إلى جانب تقنين أو توفير الإطار القانوني والإجرائي لتنظيم العلاقة بين المستأجرين والملاك،

---

(١) عبد الباقى إبراهيم، المدخل للارتقاء بالبيئة العمرانية، ورقة مقدمة إلى ندوة "الارتقاء بالبيئة العمرانية للمدن"، أمانة مدينة جدة بالتعاون مع مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية بمدينة جدة، ١٩٨٦، ص١٣.

(١) مجلس الشورى، الإسكان غير المخطط بالمناطق العشوائية، دور الانعقاد الرابع عشر، لجنة الخدمات، تقرير مبدئى، القاهرة، ١٩٩٤، ص٥٣.

وبين السكان والنظام الإداري للمنطقة المراد التعامل معها ، كما ينبغي إيجاد وقفة لمراجعة التشريعات الحالية والجدية فى تطبيقها وتنفيذها وعقد دورات تدريبية للمسئولين عن تنفيذها وإعطائهم مزيداً من الصلاحيات والأطر القانونية لعمليات التنفيذ والمتابعة وحماية أملاك الدولة.

– دعم برامج التنمية البشرية على أساس أنها المحور الرئيس لنجاح أي من أساليب التعامل مع المناطق الفقيرة ، وتحقيق التنمية البيئية المتواصلة ، ويشمل ذلك برامج لنشر الوعي البيئي من خلال الممارسة ، وبرامج محو الأمية ، ودورات تدريبية للشباب لخلق كوادر محلية قادرة على المشاركة الفعالة فى مشروعات التطوير وقادرة على الحفاظ على البيئة وصيانتها بعد الانتهاء من مرحلة التطوير، وإعداد برامج لدفع السكان على إبداء الرأي والمساهمة بالجهود الذاتية مالياً وفنياً فى عمليات التنمية ، وتكوين اتحادات وتنظيمات أهلية بين السكان والملاك.

– دعم برامج التنمية الاقتصادية وتنشيط موارد السكان بحيث لا تنحصر أساليب التعامل مع المناطق الفقيرة على توفير المسكن والمرافق والخدمات ، فحسب إنما يمتد دورها ليشمل دعم التنمية الاقتصادية وتنشيط موارد السكان من خلال توفير فرص عمل للسكان ، وإنشاء مراكز للتدريب على الصناعات الحرفية والبيئية والصناعات الصغيرة الملاءمة لمهارات وإمكانيات السكان ، وإعداد دراسة جدوى لتسويق المنتجات.

– دعم برامج التكافل الاجتماعي وشبكة الأمان الاجتماعي والتوسع فيها للأسر ذات الدخل المحدود بالمناطق العمرانية الفقيرة خاصة للأرامل والنساء المطلقات واليتامى وعائلات المسجونين والعاجزين عجزاً كلياً وكبار السن وأصحاب الأمراض المزمنة ، وذلك للتمشى مع برامج دعم التنمية الاقتصادية من أجل تخفيف العبء الواقع على تلك الفئات ، وذلك عن طريق إسهام الأغنياء فى توفير أشكال مختلفة من الدعم مثل دعم حملات مكافحة الأمية ، وإنشاء وحدات للخدمات الصحية فى المناطق الفقيرة ، وتقديم التبرعات إلى المؤسسات الخيرية للمساعدة فى الجهود

التي تبذل لإصلاح الفقراء بتلك المناطق ، وتقديم المساعدات المالية لإنشاء وحدات سكنية لمحدودي الدخل بتلك المناطق الفقيرة.

– إنشاء جهاز مركزي متخصص لتطوير المناطق الفقيرة يتولى مسئولية وضع السياسات العامة لمشروعات التطوير ، وإعادة التوطين ، ووضع المعايير التي يتم على أساسها تنفيذ تلك المشروعات واختيار أولويات مناطق التطوير ، وتنفيذ برامج التنمية ، واعتماد خطط التطوير ومراحل تنفيذ المشروعات.

– ضرورة اعتماد نظام المعلوماتية كعنصر أساسي فى إدارة الحي ، وفى التعامل مع المناطق العمرانية الفقيرة بداخلها ، وذلك من خلال إنشاء جهاز أو مركز لنظم المعلومات داخل كل محافظة تكون مسئوليته تحقيق الاتساق وعدم التضارب بين الحدود الإدارية والواقع العمراني ، وإعداد قاعدة بيانات إحصائية عن واقع المناطق الفقيرة المراد التعامل معها.

– تفعيل دور الإعلام فى التصدي لمشكلة المناطق الفقيرة بالمدن على أساس أن أجهزة الإعلام المرئي والمسموع والمقروء هي التي تصل إلى داخل المجتمع وتشرح بأسلوب بسيط للأفراد والجماعات أهمية التنمية والتطوير ودور المشاركة الاجتماعية ، كما أن هذه التوعية الجماهيرية تسهل على الأجهزة الفنية والإدارية مهامها فى التعامل مع المنطقة الفقيرة [١] ، ويتمثل دور الإعلام فى العمل على تعبئة المجتمع من خلال حملة إعلامية مخططة ومنظمة تكون رأى عام يتعاطف مع سكان تلك المناطق ويعبئ المجتمع من أجل مساعدتهم سواء فى صورة مادية أو معنوية.[٢]

---

(١) عبد الباقي إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ١٩٨٦، ص١٤.

(٢) أحمد ناجى قمحة، الإعلام فى التوعية ببرامج الارتقاء بالبيئة العمرانية، بحث مقدم الى حلقة النقاش حول "العشوائيات – أولويات التطوير والبدائل، جمعية الارتقاء بالبيئة العمرانية بالتعاون مع مؤسسة فريدرش ناومان الألمانية، القاهرة، ١٥–١٧ مايو، ١٩٩٤، ص ٥.

٢- أساليب التعامل مع المناطق الفقيرة بالحي:

تعتبر ظاهرة الفقر الحضري للبيئة السكنية القائمة هي إحدى سمات مشكلة العمران فى الوقت الراهن ، وبالرغم من اختلاف وتعدد أنماط هذه المناطق السكنية المتدهورة إلا أنها جميعاً تشترك وتتشابه بدرجة كبيرة فى مشكلاتها وملامحها وأسباب تدهورها ، لذلك فإن استراتيجيات وسياسات التعامل مع هذه الأنماط تتجاوز فى بعض الأحيان عن هذا الاختلاف وغالباً ما تطبق عليها نفس الأهداف ويكون الغرض هو تحسين الجوانب العمرانية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتمويلية والإدارية والتنظيمية على أنه أصبح من الضروري الآن أن يختلف أسلوب التعامل مع تلك المناطق تبعاً لاختلاف أنماطها وخصائصها وإمكانياتها العمرانية والاجتماعية والاقتصادية ، ويمكن التوجه إلي مجموعة من الأساليب التي تحدث تغيرات تنموية مع الحفاظ على المنطقة العمرانية والتي يمكن عرضها على النحو التالي:

- الإصلاح والتجديد: وهذا الأسلوب يناسب المباني المتوسطة وكذلك الجيدة حفاظاً عليها من التدهور ، وتجديد الهيكل العمراني دون الاهتمام بالهيكل الاجتماعي الاقتصادي ، ويستخدم هذا الأسلوب بغرض الحفاظ على الثروة العقارية ورفع قيمتها العقارية والايجارية ، ويشمل الإصلاح والتجديد إضافة بعض المباني الجديدة التي تحتاجها المنطقة سواء كانت مباني سكنية أو خدمات عامة أو بنية أساسية وقد يشمل الإصلاح والتجديد إمكانية التغيير والتحويل التام فى الشكل الخارجي أو التوزيع الداخلي للمباني لمواجهة المتطلبات التي قد تستجد نتيجة تغيير النشاط أو حتى زيادة معدلاته.

- التحسين: ويستخدم هذا الأسلوب للتعامل مع المباني المتوسطة أو الجيدة بالمناطق الفقيرة التي تفتقد إلى بعض الخدمات والمرافق ولكنه لا يصلح كأسلوب شامل حيث يستخدم لتحديث المباني القائمة وخاصة القديمة من الداخل لتتناسب مع الحياة الحديثة دون المساس بقيمتها الفنية والمعمارية وكذلك تجديدها من الخارج للارتفاع بقيمتها.

– المواقع والخدمات: ويستخدم هذا الأسلوب فى التعامل مع المناطق الفقيرة بالجهود الذاتية مع عدم تحمل الدولة للمشكلة بمفردها ، إذ يقتصر دور الدولة على توفير المرافق والخدمات العامة على أن يقوم الأفراد ببناء مساكنهم بالجهود الذاتية سواء باستئجار من يبنى لهم أو البناء بأنفسهم ، ويتم البناء تدريجياً وعلى مراحل زمنية بحسب توافر الموارد المالية لكل أسرة ، ويتعامل أسلوب المواقع والخدمات مع المناطق الفقيرة التي يجاورها أراضى فضاء فى الأساس ، ويعتبر مكملاً لأسلوب الارتقاء بالمناطق الفقيرة التي يجاورها أراضى فضاء خاصة فى المناطق الفقيرة التي تقع على أطراف الحي ، ويقوم أسلوب المواقع والخدمات أساساً على خلق امتداد عمراني مخطط للمناطق الفقيرة المراد التعامل معها لتستوعب الزيادة السكانية المتوقعة.

– التطوير والارتقاء: وهو أسلوب يعنى فى مضمونه تحسين الوضع الحالي إلى الأفضل منه ويتم به رفع الحالة العامة لحى سكنى من درجة إلى درجة أفضل منها ، وهو يختلف عن باقي أساليب التعامل مع المناطق الفقيرة بالحي فهو يحافظ على الكتلة العمرانية القائمة باعتبارها ذات قيمة اقتصادية ويعمل على تنميتها وزيادة قيمتها العقارية ، كما أنه يستخدم التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية كأسلوب لإنجاح التنمية العمرانية[٣] ، ومن هنا تصبح عملية الارتقاء نسبية تختلف من منطقة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر حسب العادات الاجتماعية والنشاط الاقتصادي للسكان.

– التجديد الحضري: وهو أسلوب يجمع العديد من السياسات والمفاهيم التي يجمع بينها هدف مشترك ترمى إليه هو تحقيق التطوير والملائمة واستغلال بيئة عمرانية قائمة أصابها القدم والإهمال والتدهور بصورة اقتصادية خاصة داخل المناطق

---

(١) أحمد رشدى، الدراسات الأساسية لتنمية وتجديد المناطق الحضرية، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الهندسة، قسم الهندسة المعمارية، جامعة القاهرة، ١٩٨٥، ص ٢١.

المركزية للمدن[١] ، ويتميز هذا الأسلوب بتناوله لكافة المؤثرات والأوضاع التي تساهم فى علاج جوانب البيئة العمرانية للمناطق الحضرية ، ويعتبر التجديد الحضرى أسلوب لتحقيق خطة شاملة تشارك فيها كافة القوى الرسمية والشعبية لتحقيق احتياجات المجتمعات التي يمارس بها هذا الأسلوب ، وفى الحقيقة فإن الوصف المتداول للتجديد الحضري يقصد به عادة إحلال الوضع القائم لفئات السكان من محدودي الدخل فى المناطق المركزية وهدم المساكن الفقيرة لإقامة المباني الإدارية ومباني المكاتب ووحدات الإسكان الفاخر ذات العائد الاستثماري الأفضل والذي يتناسب مع سعر الأرض المرتفع بالمناطق المركزية ، وبهذا فهو أسلوب يشمل مجموعة من أساليب التخطيط العمراني مثل الإزالة والمحافظة والتحديث واستغلال الأراضي الفضاء لأغراض تخطيطية.[٢]

– إعادة التأهيل: هو إعادة صياغة وتأهيل المناطق العمرانية لأداء وظيفتها التى فقدتها نتيجة لعدم ملاءمتها للتغيرات المتلاحقة ، وهو حماية للحاضر فى توافق مع المستقبل، وعلى المستوى العمراني يهدف التأهيل إلى إعادة الأنشطة والوظائف التى كانت تمارس بمنطقة عمرانية إلى مستوى مقبول بحيث لا يستخدم أسلوب الإزالة إلا فى الحالات التي لا يجدي معها الإصلاح ، وقد يصاحب ذلك تغير فى الاستعمالات والإشغالات وهياكل الحركة بالمنطقة كتوفير مقاييس ومعدلات ملاءمة لكي تمارس هذه المنطقة دوراً على مستوى المدينة، أما على مستوى المباني فهي استراتيجية الغرض منها إعادة المباني القديمة المتهالكة للاستعمال مرة أخرى من

---

(٢) Irving, H. Welfeld & Richard, F. Muth and John, G. Weicher, Perspectives on Housing and Urban Renewal, Prageer Publisher INC, New York, 1975, P. 53.

(١) رويدى محمد رضا يوسف كامل، الإسكان والتجديد العمرانى، توفيق عمليات الارتقاء الحضري للمناطق السكنية مع ذكر خاص للقاهرة الكبرى، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الهندسة، قسم الهندسة المعمارية، جامعة القاهرة، ١٩٩٣، ص ص : ٢٣: ٢٤.

خلال عمليات للإصلاح تطيل العمر الافتراضي لها حتى يستفاد من وجودها أفضل استفادة سواء عن طريق المعالجة الداخلية للوحدات السكنية أو المعالجة الخارجية للمبنى.

ويوضح الشكل (٩٤) المناطق الفقيرة في حي المنتزة والتي تم استخراجها بواسطة برنامج Arc GIS 10.2 ، والذي حدد بؤر الفقر الحالية ومستوياتها في الحي وعلى ضوء ذلك تسعي الدراسة الحالية لمحاولة إيجاد بعض الحلول التي من خلالها يمكن الخروج والتقليل من أثر الفقر أو على الأقل تحجميه بحيث لا تتضخم أكثر من ذلك وتسعي الحكومة الحالية إلي محاولة تقليل عقبات الفقر الحضري بالعديد من الأساليب ومنها بناء المدن الجديدة ومحاولة تهجير السكان من المناطق الفقيرة والتي تتميز بالضيق العمراني إلي هذه المناطق الجديدة وتراعي الدولة ظروف هؤلاء السكان من الناحية المادية وتسليمهم بعض الوحدات السكنية بأسعار مخفضة وعلى أقساط مراعاة لظروفهم الاقتصادية.

وقد اعتمدت الدراسة الحالية على الإسقاطات الزمنية والتي من شأنها تقليل بؤر الفقر الحضري داخل أحياء مدينة الإسكندرية وعلى رأسها الفقر الحضري داخل حي المنتزة ، والذي يتمتع بمميزات خاصة تميزه عن باقي الأقاليم الأخرى داخل محافظة الإسكندرية ومنها الموقع الجغرافي للحي على ساحل البحر المتوسط والظهير الجغرافي الذي يتمتع به الحي ، بالإضافة لتركز العديد من الطرق النقلية الرئيسة والمصالح الحكومية داخل الحي مما ساعد على إيجاد العديد من الحلول والتي على رأسها العمل على إعادة توزيع السكان داخل الحي والقضاء على البؤر العمرانية العشوائية وإيجاد بديل لها في المدن الجديدة حيث تمتلك محافظة الإسكندرية ظهيراً صحروياً كبيراً جهة الغرب يمكن أن تتوسع فيه المحافظة مما يعمل على إعادة توزيع سكانها وبناء الأحياء الجديدة وتوفير كافة خدمات البنية التحتية مع ضبط معدلات النمو السكاني بنشر الوعي القومي داخل المحافظة بضرورة تنظيم الأسرة وإنشاء مراكز تنظيم الأسرة داخل جميع الوحدات الحكومية داخل المحافظة.

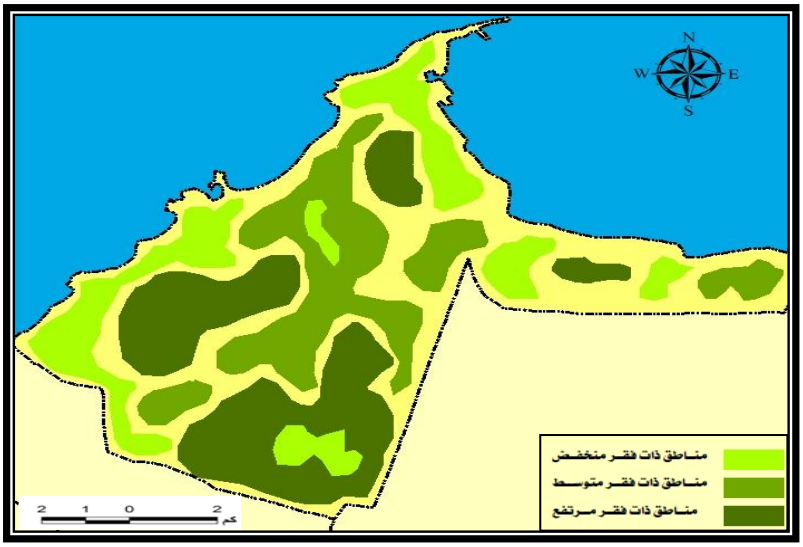

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على مخرجات برنامج Arc GIS 10.2.

شكل (٩٤) مستويات الفقر الحالية في حي المنتزة عام ٢٠١٩م.

ويوضح الجدول (٦٢) حجم الاستثمارات الحكومية لتطوير أحياء محافظة الأسكدرية ومنها حي المنتزة حتي عام ٢٠١٩م.

جدول (٦٢) تطور جملة الاستثمارات الحكومية داخل حي المنتزة حتي عام ٢٠١٩م.

السنوات	قيمة الاستثمارات (بالمليار جنيه)	معدل النمو
٢٠١٠	٢.١	–
٢٠١١	٢.٢	٠.٩
٢٠١٢	٣.٢	١.٠
٢٠١٣	٣.٥	١.١
٢٠١٤	٤.٥	١.١
٢٠١٥	٤.٦	٠.٩
٢٠١٦	٤.٩	٠.٨
٢٠١٧	٥.٠	١.٠
٢٠١٨	٦.٢	١.٨
المتوسط العام	٤.٠	٠.٩
حجم الاستثمارات المطلوبة حتى عام ٢٠٥٠م	١٢.٢	٤.٣

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على مركز دعم واتخاذ القرار ، محافظة الإسكندرية ، الاستثمارات الحكومية داخل محافظة الإسكندرية عام ٢٠١٩م.

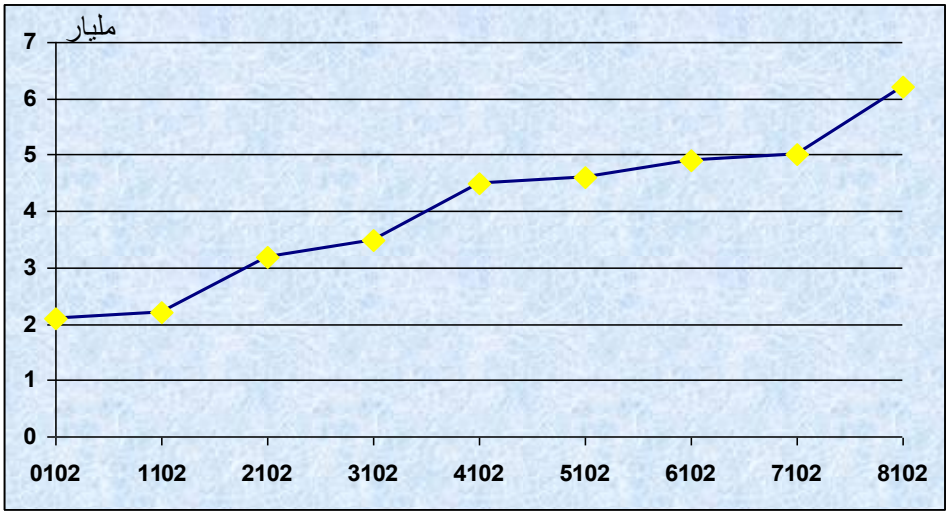

المصدر: جدول (٦٢).

شكل (٩٥) تطور جملة الاستثمارات الحكومية داخل حي المنتزة حتى عام ٢٠١٩م.

تتضح من دراسة أرقام الجدول (٦٢) والشكل (٩٥ ، ٩٦) أن متوسط حجم الاستثمار الحكومي داخل حي المنتزة بلغ ٤.٠ مليار جنيه مصري حيث لوحظ تطور حجم الاستثمارات خلال سنوات الدراسة بدأت ٢.١ مليار جنيهاً عام ٢٠١٠م حتي وصلت إلي ٦.٢ مليار جنيهاً وهي بحاجة لزيادة قيمة الاستثمارات الحكومية كي تواكب حجم الزيادة السكانية داخل حي المنتزة ، وتبلغ حجم الاستثمارات المطلوبة من أجل تطوير المناطق الفقيرة داخل حي المنتزة استثمارات بقيمة ١٢.٢ مليار جنيه بهدف إعادة بناء البنية التحتية المتدهورة وإعادة بناء العديد من الوحدات السكنية وتنميتها رأسياً بما يواكب حجم الزيادة السكانية داخل الحي ويوضح الشكل (٩٦) حالة المناطق الفقيرة بعد زيادة معدلات الاستثمارات الحكومية داخل الحي.

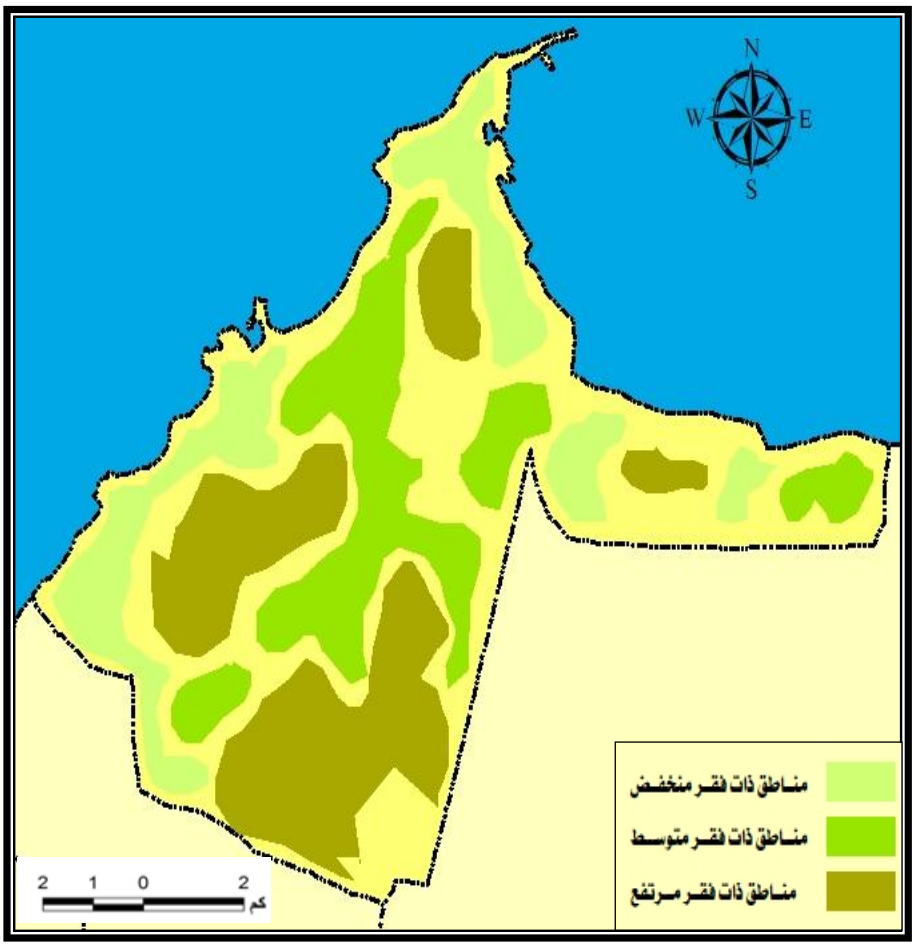

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على مخرجات برنامج Arc GIS 10.2.

شكل (٩٦) مستويات الفقر المستقبلية في حي المنتزة عام ٢٠١٩م.

خلاصة:

مما سبق يتضح أن الفقر الحضري هي أحد المقاييس الاقتصاديّة المعتمدة على التكنولوجيا للانتقال من حالةٍ التنمية إلا إلى أخرى جديدةٍ ؛ بهدف تحسينها ، مثل: الانتقال من حالة الاقتصاد الزراعيّ إلى الصناعي أو الانتقال من الاقتصاد التجاريّ إلى التجاريّ المعتمد على التّكنولوجيا وتُعرَّف التّنمية التنمية بأنّها العمليّة الهادفة إلى تعزيز نموّ اقتصاد الدّول ؛ وذلك بتطبيق العديد من الخُطط التطويريّة ، التي تجعلها أكثر تقدُّماً وتطوّراً.

بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لحي المنتزة ٢٠١٧م ١٥٠٠ جنيهاً عام كما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المعدل = ٢٨٦.٢ جنيهاً ، وقد بلغ عدد السكان حسب التعداد ٦٠٥١٥٥ ألف نسمة منهم ذكور 307094 وشكلوا ما نسبته ٥٠.٧٪ من مجمل السكان 298094 أنثى شكلوا ما نسبته ٤٩.٣٪ من جملة السكان.

وقد بلغ العمر المتوقع عند الولادة للذكور ٦٩.٧ وللإناث ٧٣ سنة يظهر تراجع في التحصيل العلمي لدى الإناث للأسباب سالفة الذكر ، ولكن بالنسبة للذكور ؛ فمعدل التحصيل العلمي ٨٥.٠٪ تعتبر نسبة ليست عالية ، ولكنها في نفس الوقت ليست سيئة ولكنها بحاجة إلى خطة شاملة لتصبح ٩٠٪ على الأقل ، وهذه ليست المشكلة ، ولكن المشكلة تكمن في دليل التحصيل العلمي لدى الإناث.

وتعتبر الأمية من أهم وأخطر المشكلات التي تواجه مصر عامة وحي المنتزة خاصة فى الوقت الحاضر باعتبارها مشكلة قومية ذات أبعاد متعددة اقتصادية واجتماعية وسياسية وحضارية.

وتواجه المدارس في حي المنتزة بعض المشكلات التربوية التي تؤثر بشكل أو بآخر على مسيرة المدرسة ، وبالتالي تكون لها مردودات سلبية ، وهذه المشكلات لا تقتصر على المدارس في حي المنتزة فقط ، ومثلت مشكلة ضعف البنية التحتية في

حي المنتزة في عدم توفر التمويل اللازم مما يعيق تنفيذ مشروعات البنية التحتية وإحجام المؤسسات المالية عن توفير التمويل اللازم لمشروعات البنية التحتية في المحافظة.

وتحتاج التنمية في أي إقليم إلى الاهتمام بشبكة النقل ، ولاسيما أنها تشكل عصب النشاط الاقتصادي، ويعتمد نجاح عملية التنمية بمستوياتها على مدى كفاءة الطرق وامتدادها ؛ فالنقل يقوم بنقل الموارد والمنتجات من مراكز الإنتاج وتوزيعها في مراكز الاستهلاك ؛ لذلك ينظر إلى النقل على أنه القاعدة الأساسية لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية.

وقد بلغت الكثافة العامة في حي المنتزة نحو ٤٦.٤ نسمة/ كم٢ حسب بيانات تعداد عام ٢٠١٧م واعتماداً على نتائج إسقاط السكان حسب الفرض المتوسط لنموهم ، وبافتراض ثبات المساحة الكلية لحي المنتزة ، يتوقع أن تواصل الكثافة العامة ارتفاعها ، لتبلغ نحو ٦٢ نسمة/ كم٢ فى منتصف فترة الإسقاط عام ٢٠٢٦م.